الجمعية المغربية
لحقوق الإنسان
المكتب المركزي

Association Marocaine
des Droits Humains
Bureau Central

تقرير عن أشغال لجنة تقصي الحقائق
حول أحداث العيون المرتبطة بمخيم "اكديم إيزيك"
ليوم 8 نونبر 2010
المقدم في الندوة الصحافية المنعقدة يوم الجمعة 24 دجنبر 2010

جمعيـة غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيه 1979، معترف لها بصفة المنـفـعـة العامـة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)
✉ شارع الحسن الثاني، زنقة أكنسوس، العمارة 6، الشقة 1 -- ص.ب : 1740 ب.م- الرباط،
☎ 212 537 73 09 61 -- الفاكس 212 537 73 88 51 -- العنوان الإلكتروني : amdh1@mtds.com -- الموقع الالكتروني : www.amdh.org.ma

فهـــــــــرس

1. تقديم .....ص3.

2. الإطار المرجعي.....ص4.

3. السياق العام.....ص6.

4. الأحداث والوقائع.....ص9.

5. انتهاكات حقوق الإنسان التي رصدتها اللجنة.....ص15.

6. الخلاصات.....ص24.

7. التوصيات.....ص26.

8. ملحق.....ص29.

تقديـــــــــم

على إثر الأحداث التي عرفتها مدينة العيون بتاريخ 08 نونبر 2010، شكلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لجنة لتقصي الحقائق مكونة من:

- عتيقة الطعيف : عضوة المكتب المركزي،
- خديجة أبناو : عضوة المكتب المركزي،
- عبد الله مسداد: عضو المكتب المركزي،
- محمد المسعودي: محام بهيئة المحامين بالبيضاء، عضو اللجنة الإدارية،
- رشيد الطاس : محام بهيئة المحامين بالقنيطرة، عضو اللجنة المركزية للحقوق المدنية والسياسية،
- حمود ايكليد: رئيس فرع الجمعية بالعيون وعضو لجنتها الإدارية.

وقد استغرق عمل اللجنة، التي مولت جميع أنشطتها من ميزانية الجمعية، بمدينة العيون 4 أيام. من مساء يوم الجمعة 12 نونبر 2010 إلى مساء يوم الثلاثاء 16 نونبر 2010.

واعتمدت اللجنة في تقصيها أسلوب الاستماع والمقابلة مع مختلف الجهات المعنية، أشخاصا ومؤسسات. مستخدمة في توثيقها الصورة والتسجيل الصوتي كلما كان ذلك ممكنا. بالإضافة إلى ما استجمعته من وثائق و مواد اعتبرت أنها ستساهم في فهم ما جرى.

وفي هذا السياق عقدت اللجنة عددا من اللقاءات، جمعتها مع جهات حكومية وقضائية أو مع هيئات سياسية، ونقابية وجمعوية. كما استمعت لشهادات مواطنات ومواطنين. وقامت بزيارات ميدانية، موثقة بالصورة، لأماكن كانت مسرحا لأحداث العيون وفق ما سمحت به المدة الزمنية والإمكانيات.

و سيتناول التقرير المعد من قبل اللجنة المحاور التالية :

- الإطار المرجعي
- السياق العام
- الأحداث والوقائع
- انتهاكات حقوق الإنسان التي رصدتها اللجنة
- الخلاصات
- التوصيات
- ملحق

ا - الإطار المرجعي

لجن تقصي لحقائق:

أقرت منظومة حقوق الإنسان مجموعة من المعايير لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتبنت الحركة الحقوقية عبر العالم آلية التحري والتقصي لتتبع أوضاع تلك الحقوق ومدى امتثال السلطات المعنية لما صدقت عليه من اتفاقيات وعهود. وخاصة عندما يتعلق الأمر بأحداث عنف غالبا ما تلجأ الجهات التي ارتكبتها إلى نفي ما نتج عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان أو إلى محاولة تبريرها. وتتطلب هذه الآلية الالتزام بقواعد صارمة، كالدقة والموضوعية وتعتمد على التقصي والاستماع لكل الأطراف: الضحايا، الشهود، أفراد لهم صلة بالموضوع، ممثلي الحكومة، ممثلي الهيآت المدنية والنقابية والسياسية، خبراء. وتأخذ صيغ شهادات وصور أو أشرطة فيديو، تقارير طبية وثائق إدارية، زيارات ميدانية. وهي آلية اعتمدتها المنظمات الحقوقية وطنيا في عدة أحداث، سواء بشكل منفرد أو في إطار عمل مشترك، وأصدرت تقارير عن نتائجها، تضمنت إلى جانب سرد الأحداث وتوثيق المعطيات، عددا من التوصيات بهدف إجلاء كل الحقيقة فيما جرى وتطوير احترام حقوق الإنسان .

والتقرير الذي نعرضه على الرأي العام ينطلق، في توصيفه للانتهاكات، مما أقرته منظومة حقوق الإنسان والصكوك الدولية من حقوق يقع على الدولة واجب الالتزام بحمايتها. و من بين هذه الحقوق تلك المتضمنة في عدد من الوثائق المرجعية منها:

ـ **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** وخاصة الحق في الحياة، الحق في المحاكمة العادلة ـ الحماية من الاعتقال التعسفي ـ الحماية من التدخل في الحياة الخاصة ـ حق الملكية ـ حرية الفكر، الرأي والتعبير ـ حرية الاشتراك في الجمعيات ـ الحق في مستوى معيشي كاف.

ـ **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: الذي دقق وفصل في جزء من مضامين الإعلان العالمي وخاصة :** الحماية من التعذيب، الحق في الحرية والأمان الشخصي، حقوق الأشخاص الموقوفين، حظر أية دعوة للحرب والكراهية، وأي تحريض على التمييز والعنف، والحق في التجمع السلمي.

ـ **اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة** التي عرفت التعذيب على أنه أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل

ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. و لا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها. كما تؤكد الاتفاقية عدم جواز **التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.** وأيضا عدم جواز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

ـ الاتفاقية الدولية بشأن مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة والإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد المرأة.

ـ اتفاقية حقوق الطفل.

ـ إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

و من جهة أخرى، فإن التقرير يستحضر بعض الضمانات المنصوص عليها في التشريع الوطني؛ وخاصة الدستور المغربي الذي يؤكد تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، و عددا من القوانين الأخرى: كقانون المسطرة الجنائية الذي نص على قرينة البراءة والذي حدد الضمانات أثناء عملية التفتيش أو الوضع في الحراسة النظرية. وقانون الجمعيات الذي يتضمن نظام التصريح.

II - السياق العام

تشير كل المعطيات أن تنظيم مخيم "كديم إزيك" جاء في ظرف يتميز باحتقان الأوضاع الاجتماعية نتيجة تدهور شروط العيش، و في جو من الاستياء العام بسبب الخنق الذي تعرفه الحقوق السياسية والحريات بالمنطقة.

فقد عرفت المنطقة احتجاجات كثيرة للساكنة قصد المطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة منها مطالبة حاملي الشهادات العليا بالشغل والتوظيف. وفي هذا الإطار، وقبل تشييد مخيم "كديم إزيك"، بادر العديد من الشباب المعطل بإنشاء مخيم في منطقة "المسيد"، ثم قاموا بتفكيكه و رفع الاعتصام بعد التفاوض معهم وتقديم وعود لهم بالاستجابة لمطلبهم من طرف المسؤولين، قبل أن يتبين لهم أن تلك الوعود لن يتم الوفاء بها. وإذا كان عدم التزام المسؤولين بالوعود المقدمة للمحتجين في حركات اجتماعية سابقة، من ضمن العوامل المباشرة التي أدت إلى تنظيم مخيم "أكديم إزيك"، فإن الاحتقان الناجم عن التضييق على الحريات، وقمع الاحتجاجات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هو ما شكل الأجواء والسياق العام الذي بادر فيه المعتصمون إلى إطلاق حركتهم المطلبية بمخيم اكديم ازيك. ولكن هذه المرة للمطالبة بالشغل والسكن، مما جعل المخيم أضخم.

و تؤكد كل القرائن والمؤشرات أن المعتصمين بالمخيم كانت لهم مطالب اجتماعية محضة: وأساسا السكن والشغل. وكل البلاغات والشهادات تؤيد هذه المسألة، بما فيها الإعلام الرسمي الذي قال أن اللجنة المنظمة للمخيم تمكنت من إفشال محاولة لتسييس المخيم من طرف بعض الأشخاص. كما تعزز المعطيات حول نوعية المطالب التي كانت تجمع المعتصمين، المتوفرة لدى فرع الجمعية بالعيون الذي قام بزيارة المخيم، هذا الاتجاه.

و بالعودة إلى واقع حقوق الإنسان بالصحراء، فقد شهدت المنطقة منذ سنوات، بل ومنذ انطلاق النزاع حول الصحراء بين المغرب وجبهة البوليزاريو، صدامات قوية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خفت حدتها بعد قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، لكنه لم يتم جعل حد نهائي لها. وما زالت العديد من الهيآت الحقوقية تتتبع أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة.

و في هذا الصدد ما فتئت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتلقى باستمرار تقارير من فروعها بالصحراء، من ضمنها فرعي العيون والسمارة المتواجدين بمنطقة النزاع، تسجل فيها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بدءا بالتضييق على فروع الجمعية نفسها. كما تشير هذه التقارير و غيرها إلى أن وضعية حقوق الإنسان في المنطقة تتميز عموما بالتدهور، جراء التضييق الممنهج على حرية الرأي والتعبير، ومنع التظاهر السلمي، وعدم الاعتراف القانوني بالجمعيات الصحراوية.

وقد عانى الصحراويون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الشيء الذي أقرته هيئة ألإنصاف والمصالحة. وهي من ضمن الملفات التي لم يعط لها القدر الكافي من الاهتمام، حيث مازال العديد من المعنيين وعائلاتهم يطالبون بالكشف عن الحقيقة، فيما تعرضوا له هم أو ذويهم من انتهاكات جسيمة. كما أن الحركة الحقوقية المغربية منذ التسعينات، وبعد الإفراج عن عدد من المختطفين والمعتقلين الصحراويين

تعتبر، في مقاربتها لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ضحايا تلك الانتهاكات بالصحراء مكونا من مكونات الضحايا. ولهذا كانت الجمعية مركزيا أيضا تراقب أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء؛ إذ تابعت أحداث 1999 بالعيون، بينما شكلت لجنة تقصي الحقائق بمناسبة الأحداث التي عرفتها نفس المدينة سنة 2005، وأصدرت تقريرا بشأنها، أكد الطابع السياسي للاعتقالات التي تلت الأحداث وتورط الأجهزة الأمنية في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (حالة المباركي الذي انتهك حقه في الحياة بسبب عنف رجال الأمن).

فيما اهتمت منظمات حقوق الإنسان الدولية بأوضاع حقوق الإنسان بالصحراء، نظرا للوضع القانوني الخاص الذي تعطيه لها الأمم المتحدة؛ ومن جملتها منظمة "هيومان رايت ووتش" ، التي جاء في ملخص تقريرها بهذا الشأن المقدم للصحافة بالرباط يوم 18 دجنبر 2008: " *تحظر الحكومة التظاهرات السلمية وترفض الاعتراف القانوني بمنظمات حقوق الإنسان، وتعتقل القوات الأمنية تعسفاً المتظاهرين والمشتبهين بكونهم نشطاء صحراويين، وتقوم بضربهم وتعذيبهم، وتجبرهم على توقيع بيانات يُجرمون فيها أنفسهم، وكل هذا في ظل إفلات فعلي من العقاب، وتقوم المحاكم بإدانتهم وحبسهم إثر محاكمات غير مُنصفة*".

كما أن منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون ب "الوعد الضائع" المتعلق بمآل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المرتبطة بانتهاكات الماضي، تعتبر أن "*ثمة عددا مرتفعا على نحو غير متناسب من ضحايا الاختفاء القسري بين الصحراويين.*". و أشار نفس التقرير أنه "... منذ *نهاية 1975 حتى أوائل تسعينات القرن الماضي، تعرض مئات الصحراويين من الرجال والنساء للاختفاء القسري بسبب أنشطتهم المزعومة المؤيدة للاستقلال*" ..." *وبينما تراجع نطاق ومدى جسامة انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم اليوم، إلا أن القيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها ما برحت على حالها، بينما يتواصل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة للمعتقلين، ويتوالى ورود التقارير عما يتعرض له الصحراويون من محاكمات جائرة. ويستمر تعرض نشطاء حقوق الإنسان للمضايقات، بينما تفض التجمعات في كثير من الأحيان باستخدام القوة المفرطة*".

و بخصوص الحق في التنظيم فقد أكد تقرير آخر لمنظمة "هيومان رايت ووتش" حول حرية تأسيس الجمعيات، أن العديد من الجمعيات التي تشكل في منطقة النزاع تواجه العراقيل، والعديد منها ترفض السلطة منحها وصلا بوضع ملفها القانوني الذي يسمح لها بالنشاط العادي. وللتذكير فقد تم حل فرع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بالعيون بقرار قضائي سنة 2005، وعانى فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون من التضييق لسنوات. وما زال فرعها بالسمارة محروما من وصل الإيداع إلى اليوم بينما فرع العيون لا يتمكن من إيجاد مقر بسبب الضغوطات والتخويف الذين تمارسهما السلطات على كل مالك بيت يستعد لكرائه للفرع.

أما واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالصحراء، فإنه رغم الاهتمام الخاص الذي أولته الدولة للاستثمار في المنطقة والتشجيعات الضريبية وغيرها التي منحتها للمستثمرين، فإن الاستفادة من نتائج تلك السياسات تتسم بالتمييز وتهميش فئات واسعة من المواطنين والمواطنات. ذلك أن العديد من المتتبعين يؤكدون أن فئات محدودة تشمل الوجهاء وأعيان القبائل ورجال السلطة هي المستفيدة الوحيدة من الامتيازات التي تمنح على أساس الولاء للسلطات، فيما الأغلبية محرومة من حقوقها الأساسية. وهو ما يجعل من التهميش وتردي واقع تلك الحقوق هي السمة البارزة في المنطقة. ورغم أن الأرقام المتعلقة بنفقات الدولة في

المنطقة غير متداولة وتعد من الطابوهات فإن أحد الاقتصاديين المغاربة سبق وأشار سنة 2008 أن النفقات المدنية وحدها قدرت ب25 مليار دولار معتبرا إياها «استثمارات لا تخضع إلى أي منطق اقتصادي أو اجتماعي».

ويعتبر سكان المنطقة أن الخيرات التي تزخر بها لا تتم الاستفادة منها من طرفهم بل وعائداتها يتم استثمارها خارج المنطقة مما يحرم أبناءها من فرص الشغل. وهو جزء من سوء التدبير والتوزيع غير العادل للثروات التي تميز السياسات العمومية، في غياب أية مراقبة حقيقية لها من طرف المعنيين بها.

III - الأحداث والوقائع

1- الأحداث المرتبطة بالمخيم:

أ- تشكيل المخيم:

- بدأ يوم 10 أكتوبر ، نزوح جزء من سكان مدينة العيون نحو منطقة **" أكديم إزيك "** (على بعد حوالي 12 كلم شرق العيون) وهناك نصبوا خيامهم و شكلوا مخيما كشكل من أشكال الاحتجاج والمطالبة بالاستجابة لمطالبهم ذات الصبغة الاجتماعية، استنادا إلى تصريحات العديد منهم، والتي تتمحور حول السكن و الشغل.

ب- التنظيم:

تؤكد العديد من المصادر أن هيكلة المخيم كانت على شكل دوائر، لكل دائرة لجنة تنظيمية، بالإضافة إلى لجنة تنظيمية تشرف على المخيم ككل و لجنة الحوار وأيضا لجان وظيفية من ضمنها : لجان النظافة، واللجان الأمنية.

- ✓ "كل العاملين والعاملات في اللجان هم متطوعون " تقول السالكة الليلي، (كانت مقيمة بالمخيم)، ونفس الشيء أكدته شهادات أخرى.
- ✓ و حسب إفادات السيدة الليلي كان الجميع يحرص على سيادة قيم التضامن، و حماية المخيم من أي مظهر من مظاهر الانحراف. و أوردت الناشطة الحقوقية الغالية الجيمي أن حالة اعتداء تم ضبطها، فقامت لجنة الحوار بتسليم المعتدي لرجال الأمن المرابطين قرب المخيم.
- ✓ الحرص على الحفاظ على الطابع الاجتماعي لمطالب ساكنة المخيم.
- ✓ الاحترام و التقدير الذي يحظى به أعضاء لجنة الحوار وسط ساكنة المخيم .
- ✓ جميع الشهادات أشادت بحسن تنظيم المخيم، بما في ذلك الخطاب الرسمي نفسه، الذي عبر، عبر وسائل الإعلام، عن إعجابه بالتنظيم المحكم للمخيم، وأقر الطابع الاجتماعي للمطالب معتبرا إياها مطالب مشروعة.

ج- الحوار:

- ✓ فتحت السلطات المحلية الحوار مع المعتصمين، غير أن لجنة الحوار رفضت أي تفاوض مع الوالي، بالنظر ، حسب بعض الإفادات، لفقدان الثقة في السلطات المحلية التي سبق أن أخلت بوعودها في محطات سابقة. لهذا اشترطت لجنة الحوار التفاوض مع وزير الداخلية مباشرة.
- ✓ انتهت أشواط الحوار إلى اتفاق، سينطلق بموجبه البدء في التسجيل بعين المكان، من طرف السلطات، لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل و المطلقات وتحديد حاجياتهم، على أساس تسجيل باقي الفئات لاحقا.

- ✓ الجمعة 5 والسبت 6 نونبر 2010 سيتم وضع 3 أو 4 خيام حسب التصريحات، و الشروع في تسجيل الفئات المذكورة على أساس مباشرة تفعيل الاتفاق صباح يوم الاثنين 8 نونبر 2010 .

د- التحول المفاجئ في الخطاب الرسمي:

مساء يوم الأحد سيحدث تغير جوهري في الخطاب الرسمي، و سيجري الحديث عن فشل الحوار بسبب تعنت لجنة الحوار، وعن احتجاز المشرفين على المخيم للنساء و الأطفال. لتبدأ حملة إعلامية سيكون لها أثر بالغ على مجريات الأحداث في الميدان، حيث ذهبت بعض الأصوات الإعلامية إلى اعتبار أن المتحكمين في المخيم هم جماعة من المنحرفين و ذوي السوابق.

ه- تفكيك المخيم:

- الحصار:

مدينة العيون ، مساء يوم الأحد 07 نوبر 2010 ، في الطريق المؤدية لمخيم أكديم إيزيك:

حسب تصريحات عدد من الشهود فقد تمت محاصرة المخيم، وتم تدعيم الحواجز الأمنية و منع السيارات من الالتحاق بالمخيم، فتجمعت عند الحاجز حوالي 400 سيارة.

صرح مسؤول الحزب الاشتراكي الموحد بالعيون للجنة التقصي - نقلا عن أحد مناضلي حزبه الذي زار المخيم- بأنه على الساعة الخامسة و النصف من مساء يوم الأحد 07 عاين 3 حواجز أمنية تمنع الناس من الوصول للمخيم. وعند هذه الحواجز تجمع عدد كبير من السيارات، وحدثت بعض المناوشات بين المحاصرين و القوات العمومية : "تعرضت بعض النساء للضرب من طرف رجال الأمن و تم منع امرأة من إيصال الحليب لابنها الرضيع الذي تركته بالمخيم " يقول نفس الشاهد.

- الأجواء داخل المخيم:

كان عدد المعتصمين يعرف حركية وعدم الاستقرار. تراوح ما بين ما يناهز 8000 إلى ما يناهز 20000 في مراحل أخرى. حيث استمر أغلب النازحين في ممارسة حياتهم العادية بالمدينة خلال الأسبوع (العمل والدراسة وقضاء مختلف المآرب) وتترك العائلات شخصا أو إثنين في الخيمة بينما يرتفع عدد المقيمين في نهاية الأسبوع.

ويعود سبب ارتفاع عدد العائدين للمخيم يوم الأحد، حسب تصريحات عدد من الشهود، إلى الأخبار التي انتشرت وسط ساكنة المدينة والمخيم، على حد سواء، بشأن الاتفاق الذي توصلت إليه لجنة الحوار مع السلطات، والذي بموجبه سيتم صباح يوم الاثنين نصب خيام للتسجيل و تحديد المطالب و الحاجيات:

" ساد نوع من الاطمئنان لدى الساكنة، إذ بدأ فعلا تسجيل فئة المعاقين على أن يتم التسجيل بالنسبة للفئات الأخرى" تقول السيدة السالكة الليلي للجنة.

- توقيت تفكيك المخيم:

سجلت اللجنة شهادات متطابقة حول توقيت تفكيك المخيم.

تفيد شهادة العالية الطنجي (أخت المعتقل أحمد الطنجي)، التي كانت تقطن بالمخيم بأن "الوضع كان عاديا ليلة الأحد بالمخيم ، لنفاجأ فجر يوم الاثنين بالهليكوبتر تنادي بإخلاء المخيم فورا ..."

و صرح أعضاء من مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، للجنة بأن النداء لإخلاء المخيم جاء متزامنا مع الهجوم.

كل المعطيات التي تجمعت لدى اللجنة ترجح الاعتقاد أن الهجوم على المخيم حدث حوالي الساعة 6 والنصف صباحا، و أنه لم يعط الوقت الكافي للسكان لاستيعاب ما يحدث والاستعداد للرحيل نظرا للحيز الزمني الضيق الفاصل بين الإعلان الرسمي عن قرار إفراغ المخيم وتدخل القوات العمومية.

- الوسائل المستعملة وردود الأفعال:

كل الشهود الذين استمعت لهم اللجنة صرحوا بأنه تم استعمال القنابل المسيلة للدموع، و خراطيم المياه الساخنة و الرمي بالحجارة لإخلاء الخيام. فيما أوردت شهادات أخرى استعمال الرصاص المطاطي.

واتضح من خلال عدد من الإفادات أن رد الفعل لبعض المعتصمين كان قويا لم تتمكن القوات العمومية من التصدي له. إذ ووجهت بالأسلحة البيضاء والزجاجات الحارقة وقنينات الغاز. مما أدى إلى سقوط ضحايا في صفوفها، بعضها في المخيم والبعض الآخر بعد نقلها للمستشفى. وصل عددها حسب التصريحات الرسمية إلى 11 حالة وفاة.

و عن ظروف فك المخيم تروي السالكة الليلي، عن "جمعية الدفاع عن الصحراويين ضحايا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من طرف الدولة المغربية" : "سمعت صوت المروحيات و أصوات مكبرات الصوت. أصوات الآليات و المروحيات كانت تغطي على أصوات مكبرات الصوت، و بدأت الشاحنات تقتحم المخيم و تدوس على الخيام. و حينئذ دب الهلع و الفوضى داخل المخيم، و بدأ الناس يركضون في كل اتجاه؛ فيما كانت الهراوات تنهال على الأجساد، و تتهاوي القنابل المسيلة للدموع إلى جانب السب و الشتم بألفاظ بذيئة".

و قد تعرض العديد من الأشخاص خلال إخلاء المخيم، للمطاردة والعنف، وخاصة منهم النساء، على يد القوات العمومية .

قالت العالية الطنجي "حدث الهجوم علينا بالقنابل المسيلة للدموع، و المياه الحامية و الحجارة. هربنا واحتمينا بمنزل بالمخيم. كنا حوالي 50 امرأة، و بعض الشباب و كانت معنا امرأة مسنة معوقة. ثم تم الهجوم على المنزل الذي لجأنا إليه، من طرف عناصر مسلحة من رجال الأمن و الجيش. خربوا المنزل ثم حضر الدرك، الكل حاصر الشباب في إحدى الغرف، و كنا نسمعهم و هم يصرخون بشدة فيما كنا نحن النساء نتعرض للسب و الشتم بكلام و عبارات قبيحة و حاطة من الكرامة، مع الركل و الرفس. لما ظهر الشباب كانت علامات الضرب بادية عليهم، و خرج أخي أحمد و الدم يسيل من فمه و نقل الجميع في سيارات الجيش لا نعلم إلى أين. بينما نحن النساء غادرنا مشيا على الأقدام".

و يفيد تقرير أولي أنجزه فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بأن العديد من النساء غادرن رفقة أطفالهن مشيا على الأقدام. و بأن شبابا تطوعوا لنقل بعضهن بواسطة السيارات الخاصة. وهو ما جاء على لسان أشخاص آخرين.

2- أحداث مدينة العيون:

- صبيحة يوم الاثنين 8 نونبر 2010:

استيقظ السكان صبيحة يوم الإثنين على خبر مفاده أن المخيم يتعرض للهجوم وأن القوات العمومية أقدمت على "إحراق و اجتثات المخيم على رؤوس أهاليهم"، خاصة عندما بدا تتراءي لهم أدخنة الحرائق ويصل إلى مسامعهم صفير سيارات الأمن. فخيم جو من الهلع والاستنكار والغضب وسط ساكنة المدينة و انطلقوا في مسيرات ومظاهرات صاخبة من مختلف الأحياء: حي اسكيكيمة و راس الخيمة و كولومينا نويبا وحي معطى الله...

تقاطعت جل التصريحات و الشهادات التي تلقتها اللجنة في كون الأحداث التي شهدتها مدينة العيون يوم الاثنين 8 نونبر 2010 ، تمت على مرحلتين مختلفتين:

- الفترة الصباحية:

قال مسؤول الحزب الاشتراكي الموحد بالعيون : "على الساعة 8 و النصف صباحا انطلقت، بشارع راس الخيمة، تظاهرة شعبية صاخبة من مختلف الأعمار ومن الجنسين، بمشاركة قوية للنساء، اللواتي شاركن في وضع المتاريس وإمداد الشباب بقنينات الماء.".

و تحدث أيضا عن انطلاق مسيرة بالسيارات، من حي معطى الله، ودعتها النساء بالزغاريد وبالتلويح بأطراف ملاحفهن و بشارات النصر.

كما تحدثت مجموعة من الشهادات عن تحرك سيارات رباعية الدفع، تقل الشباب والعتاد لوضع المتاريس، بواسطة إشعال النار في العجلات المطاطية، لمنع وصول القوات العمومية .

أحد الشهود عاين مسيرة رفعت فيها أعلام صحراوية، ورددت فيها النساء شعار " لا بديل عن تقرير المصير ".

قال أحد النشطاء الحقوقيين الذين التقت بهم اللجنة أن "الهجوم الذي تعرضت له مدينة العيون كان بواسطة أشخاص منظمين محمولين على سيارات الدفع الرباعي البعض منها يرجع إلى تجار التهريب استعملوا في عملياتهم قنينات الغاز والبنزين مع وضع المتاريس وحرق الإطارات المطاطية والرشق بالحجارة." ... "عملية الهجوم وطريقته تؤكد أن هناك تدريب وتنظيم للمهاجمين مسبق يتضح من خلال طبيعة تحركهم في شكل مجموعات منظمة حددت مسبقا أهدافها ونفذتها بواسطة استعمال سيارات الدفع الرباعي." يضيف الشاهد.

وحسب ما وقفت عليه اللجنة سواء من خلال المعاينة أو تصريحات المسؤولين والشهود فقد وقع استهداف المؤسسات العمومية أساسا، وهي:

- **مقاطعة بشارع مزوار .**
- **محكمة الاستئناف.**
- **شاحنة عسكرية تم إحراقها، على بعد مسافة غير بعيدة من من الدائرة الأمنية 4، بشارع الخيمة.**
- **المركز الجهوي للاستثمار.**
- **مقر الأكاديمية الجهوية للتعليم.**
- **3 مؤسسات تعليمة: إعدادية التعاون و إعدادية الساقية الحمراء، و مدرسة وادي المخازن.**

إضافة إلى **6 وكالات بنكية، وعدد من الممتلكات الخاصة (مقهى "أرينا"، مختبر للصور، مستودع للصباغة...)، و سيارات تم التصريح بأنها في ملكية أشخاص من "الشمال ".**

وأكد عدد من الشهود للجنة بأن المؤسسات والبنايات والممتلكات التي استهدفت، تم استهدافها بشكل انتقائي ومقصود و ليس بشكل عشوائي.

و لعل الأمر الذي أثار انتباه كل من استجوبتهم اللجنة، هو الفراغ الأمني الذي ساد المنطقة صبيحة ذلك اليوم.

و تحدثت تصريحات متطابقة عن انسحاب سريع ومنظم لـ" الصحراويين " (يعنى بهم المجموعة التي قامت بالإحراق)، من الميدان في عدد من الأحياء عند منتصف النهار.

- الفترة المسائية:

اتفقت معظم التصريحات على أنه بعد الانسحاب السريع "للصحراويين" من الشارع في منتصف النهار، بدأت حملة اعتقالات في صفوف الصحراويين بمداهمة المنازل، ساهم فيها شباب من أصول غير صحراوية.

كما تحدثت شهادات عن تدخل عنيف، بعد الزوال للقوات العمومية، من رجال الشرطة و القوات المساعدة مدعمة بالجيش، باستعمال القنابل المسيلة للدموع بشكل مفرط. و بذلك سيتم تشتيت المتظاهرين، وخاصة في شارع بوكراع و طريق السمارة، لتنتهي المرحلة الأولى من الأحداث .

قال عضو بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنه عاين، بحي المسيرة، تجمعا كبيرا رفع فيه العلم المغربي واستقبال القوات الأمنية بالزغاريد، و في نفس الموقع، حسب شهادات أخرى، يتم اعتراض المارة و يطلب منهم تقبيل العلم المغربي و ترديد "عاش الملك" لكي يتم السماح لهم بالمرور.

و جاء في العديد من الشهادات أن المرحلة الثانية للأحداث، التي وقعت بعد زوال نفس اليوم، تميزت بانطلاق تظاهرات لشبان حاملين الأعلام المغربية ورافعين شعارات تهتف بحياة الملك؛ هاجموا واجهات بعض المحلات التجارية، و السيارات والممتلكات التي يعتبرونها في ملكية الصحراويين، وذلك تحت حماية القوات العمومية .

و ذكرت إفادات عدد من الضحايا و الشهود، أن القوات المساعدة و رجال الأمن قاموا بتجنيد شباب من المدنيين، لمداهمة المنازل و نهب ممتلكاتها بحثا عن المشتبه بهم .

وأكد عدد من ضحايا المداهمات، التقت بهم اللجنة، أن الهجومات التي تعرضوا لها، والمصحوبة بعمليات النهب، سواء في بيوتهم أو محلاتهم التجارية، استعانت فيها القوات العمومية بتجنيد عدد كبير من الشباب من "الشمال "؛ و هو الاسم الذي يطلق على سكان العيون من أصول غير صحراوية.

عدد من هؤلاء الضحايا، خاصة التجار منهم، صرحوا بأنهم وضعوا شكايات لدى وكيل الملك، طلبا للإنصاف والتعويض . و قد علمت اللجنة أن المداهمات استمرت أياما بعد الأحداث، كما أن الاعتقالات بقيت متواصلة.

IV - الانتهاكات التي تم رصدها من طرف اللجنة

سجلت اللجنة وقوع العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان أثناء هذه الأحداث وبعدها، نوردها على الشكل التالي:

1 - انتهاك الحق في الحياة:

على اثر تدخل القوات العمومية، واستعمالها القوة لتفكيك مخيم اكديم ايزيك (استعمال القنابل المسيلة للدموع، خراطيم المياه الساخنة، الرصاص المطاطي...)، و ما تلاه من مواجهات وردود فعل عنيفة لبعض المعتصمين بالمخيم و للمتظاهرين بمدينة العيون سواء في الصباح أو بعد الزوال (حيث استعملت السكاكين، العصي، السلاح الأبيض، الزجاجات الحارقة، قنينات الغاز...)؛ فإن ذلك أفضى إلى سقوط ضحايا (عددهم 13) 11 في صفوف القوات العمومية ومدنيان إثنان. علما أن الطفل الناجم الكارح، الذي توفي في 24 أكتوبر 2010، لقي حتفه قبل تفكيك المخيم على إثر إطلاق قوات الأمن المرابطة حول المخيم النار على السيارة التي تقله والتي حاول سائقها دخول المخيم بها بالقوة، حسب بعض االتصريحات. (و الجمعية، من خلال تتبعها للأوضاع في المخيم، فقد سبق وطالب المكتب المركزي في بلاغه الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2010، بعيد وفاة الطفل الناجم الكارح بتوقيف المتورطين في هذه العملية، وفتح تحقيق موضوعي ونزيه حول ما جرى، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تترتب عنه).

لائحة بأسماء المتوفين من القوات العمومية:

إسم الضحية	الجهاز الأمني الذي ينتمي إليه
عبد المنعم النشيوي	القوات المساعدة
ياسين بوقطاية	القوات المساعدة
نور الدين أودرهم	القوات المساعدة
محمد بوعلام	القوات المساعدة
محمد نجيح	القوات المساعدة
عبد المجيد أطرطور	دركي
بدر الدين الطراهي	دركي
وليد أيت علا	دركي
بن الطالب لختيل	دركي
أنس الهواري	دركي
علي الزعري	التدخل السريع

أما المتوفيان في صفوف المدنيين، فهما:
- أبو حمادي كركار.
- إبراهيم الداودي.

والجمعية المغربية لحقوق الإنسان اذ تشجب أعمال العنف التي ذهب ضحيتها 11 فردا من القوات العمومية ومدنيين ، حسب التصريحات الرسمية، انطلاقا من دفاعها المستمر عن الحق في الحياة باعتباره أسمى حق يقع على السلطات واجب حمايته مهما تكن الظروف والأحوال، فإنها تستنكر الأفعال المصورة في الشريط الذي بثته التلفزة المغربية من التمثيل بالجثث وانتهاك حرمتها (الجثة المذبوحة والتبول على جثة)، وتدعو إلى فتح تحقيق نزيه ومحايد حول جميع المسؤوليات المباشرة وغير المباشرة في هذه الوفيات واتخاذ الإجراءات الضرورية في إطار احترام تام لمقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وقد تلقت اللجنة شهادات، خلال اللقاء الذي عقدته مع عدد من أعيان القبائل الصحراوية، تصرح بوجود وفيات بأعداد أكبر مما لدى اللجنة أو مما جاء على لسان السلطات المغربية، لكنها لم تقدم أية أسماء كما لم يتم تأكيد ذلك من طرف شهادات أخرى.

2 - الاعتقال، الاختطاف وممارسة التعذيب والممارسات القاسية والمهينة أو الحاطة من الكرامة:

استقبلت لجنة تقصي الحقائق، أثناء اشتغالها في العيون، بعض عائلات المعتصمين بمخيم اكديم ايزيك الذين لم يظهر لهم أثر ، بعد مرور أزيد من خمسة أيام على تفكيك المخيم. و أكد بعض هؤلاء تعرض أبنائهم للاعتقال من طرف السلطات العمومية. ومن بين الحالات التي توصلت بها اللجنة حالة كل من:

- محمد الكيحل المزداد سنة 1961 والساكن بحي القدس تجزئة الراحة رقم الدار 744 العيون.
- أحمد الطنجي المزداد سنة 1988 الحامل للبطاقة الوطنية SH 141158.
- بوفرة جمال المزداد سنة 1990 والساكن بحي القدس تجزئة الراحة رقم الدار766.

و قد تبين فيما بعد وجودهم ضمن لائحة المعتقلين، الذين تمت إحالتهم على قاضي التحقيق لدى استئنافية العيون؛ مما يكشف على أنه لم يقع تفعيل إجراء إشعار عائلة المعتقلين. كما لم يتم احترام مدة الحراسة النظرية؛ إذ جرى إلقاء القبض على مجموعة من الأشخاص بمناسبة فك المعتصم أو إثر أحداث العيون، واحتفظ بهم رهن الحراسة النظرية، لمدة تتجاوز المدة المنصوص عليها قانونيا. والطفل ناجي أحمد، الذي اعتقل يوم الاثنين 8 نونبرعلى الساعة العاشرة صباحا و أطلق سراحه يوم الجمعة 12 نونبر، واحد من أولئك المعتقلين الذين لم تحترم مدة الحراسة النظرية القانونية بالنسبة لهم.

ومن خلال مجموعة من شهادات و إفادات بعض من المفرج عنهم، و كذا البلاغات الرسمية يتضح أنه تم اعتقال ما يناهز 240 شخصا أطلق سراح عدد منهم، و قدم الآخرون إلى المحاكمة.

كما صرح نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية للجنة أن عدد المعتقلين المحالين على سجن لكحل بالعيون 132 معتقلا من ضمنهم 4 صدرت ضدهم أحكام ابتدائية ب 3 أشهر سجنا نافذا وهم من العائدين المولودين بتندوف :

- غالي أمربيه
- سالم الغيلاني
- الحنافي بودربالة
- سيداتي محمد حمداتي .

° اعتقالات تعسفية و عشوائية:

اتسمت حملة الاعتقالات بالعشوائية، بحيث مست مواطنين صرحوا بأن لا علاقة لهم بالمخيم. وهكذا صرح للجنة السيد الديه محمد، 33 سنة، أنه تعرض للاعتقال يوم الجمعة 12 نونبر 2010 من طرف دورية مشتركة للشرطة والقوات المساعدة بحي العودة، "بسبب لهجته الحسا نية" إذ قال: " بينما كنت أسوق سيارتي، من نوع مرسديس 250 مرقمة بالخارج، ليلا وفي حدود الساعة التاسعة أوقفتني دورية مشتركة للشرطة والقوات المساعدة. و بعد الإطلاع على وثائق السيارة تفاجأت بأحد عناصر الأمن يسألني : هل أنت مغربي أم صحراوي. فسلمتهم بطاقة تعريفي لكنهم أصروا على سماع جوابي، فقلت لهم أن البطاقة تعني أنني مغربي. لكن عنصر أمن قال لزملائه : "الحمار صحراوي ولهجته حسانية". فأمروني بالنزول من السيارة، التي قاموا بتكسير زجاجها، و سلبوني هاتفي النقال، و انهالوا علي ضربا ورفسا مع السب والشتم. ثم قيدوني و وضعوا على عيني عصابة داخل سيارة الشرطة. و بدأوا في ضربي مجددا داخل سيارة الشرطة لأصاب بصمم في أذني، و لأكتشف لاحقا أنها أصيبت إصابة بليغة منحني الطبيب على إثرها شهادة طبية مدتها 4 أشهر، و إصابات بليغة على الظهر لازلت لحد الآن أعاني من آلامها.

تم نقلي إلى مقر ولاية الأمن بالعيون و هناك تعرضت مجددا للضرب و الإهانة بألفاظ حاطة من الكرامة الإنسانية، بحيث أجبرت على ترديد النشيد الوطني المغربي مرارا، قبل أن يتعرف علي أحد ضباط الأمن تربطني به علاقة صداقة، توسط لي لدى مسئوليه ليفرج عني بعد 6 ساعات من الاحتجاز التعسفي وسيل من السب والشتائم. ولأفاجأ أن سيارتي تم حجزها بالمحجز البلدي مع مصادرة هاتفي النقال" .

° ممارسة التعذيب:

يتبين من خلال تصريحات بعض المواطنين، أوالمعتقلين المفرج عنهم، أو ما عبر عنه دفاعهم، أو المشاهدة العينية لأعضاء اللجنة، أن المعتقلين تعرضوا إلى أنواع مختلفة من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة، من ضرب، وسب و قذف، وتعصيب الأعين، والحرمان من النوم، والتبول عليهم والتهديد بالاغتصاب. و قد جاء في حديث لمحاميي المعتقلين أن الحالة الصحية والنفسية للمعتقلين متدهورة (تصدر عنهم رائحة نتنة ولا يقوون على الوقوف، وبعضهم بدون حذاء)، في خرق سافر للمواثيق ذات الصلة وكذا القوانين المحلية. وما حالة السيد كشبار أحمد (المفرج عنه) إلا نموذج يوضح مدى التعذيب الذي مورس عليه أثناء الاعتقال. وجدت اللجنة السيد أحمد كشبار، أثناء زيارتها له، فوق كرسي متحرك ، جروح عميقة جديدة على مستوى الرأس، كدمات على مستوى الظهر والعينين.

أما السيد الموسوي بابا، الذي أكد في بداية كلامه أنه لم يكن مقيما في المخيم، و لا علاقة له بالإحداث وليس له سوابق، بل هو من " أشبال الحسن الثاني"؛ فقد تم الاعتداء عليه، كما ادعى، فقط لكونه كان يضع شالا أسود على رأسه؛ إذ يقول: " يوم الاثنين 08 نونبر 2010 على الساعة السادسة (6) صباحا، كنت متوجها للسوق، وبحوزتي 5000 درهم، لشراء أكباش بغرض إعادة بيعها. وعلى الساعة الثانية عشرة زوالا (12)، لما كنت عائدا للمنزل، عبر سيارة عادية توقفت لنقلي (auto-stop) ، عند ملتقى شارع طانطان وبوكراع. وبعد نزولي، أخذ حوالي 7 من رجال الأمن في الاعتداء علي، و تم تفتيشي ومصادرة هاتفي النقال والنقود التي كانت بحوزتي. كنت في شبه غيبوبة، و التحقت بمنزل أختي القريب من المكان بمساعدة مواطن ...". وقد تمت معاينة آثار الضرب عليه في الرأس، الوجه، اليدين، الرجلين، الصدر، الظهر والبطن.

كما صرح محامو المعتقلين المحالين على قاضي التحقيق أنه "أثناء مؤازرة المتهمين أمام السيد قاضي التحقيق كان الكل تبدو عليه أثار التعذيب، كدمات زرقاء، جروح، دماء متجمدة. بعضهم لازالت جروحهم تنزف. آثار الضرب بادية بشكل كلي على الأرجل، الرأس، الوجه، اليدين، يشتكون من التعذيب وبعضهم لا يستطيع الجلوس والبعض الآخر لا يستطيع حتى الإمضاء على أقواله لهول التعذيب الذي تعرض له."... "بعض المتهمين صرحوا بأنهم هددوا بالاغتصاب وأن أحدهم تم اغتصابه بواسطة قنينة مشروب غازي، جل المتهمين لا يرتادون نعالا، الكل ثيابه ممزقة بشدة التعذيب". ... "..[كانت] الرائحة منبعثة منهم جراء مدة الاعتقال والتعذيب الذي تعرضوا إليه والسوائل الكريهة التي تم صبها عليهم بما فيها التبول على البعض منهم مما تعذر معه إغلاق نوافذ مكتب التحقيق".

* اللائحة التي توصلت بها اللجنة بأسماء المعتقلين

ر ت	الاسم الكامل	ر ت	الاسم الكامل
1	أبركان محمد المحفوظ -	36	- لبصيري السعدي بن عزيز
2	- يايا البشير بن التروزي	37	- لخليفي سيدي ابراهيم
3	- الموحمد الخطاري بن أحمد	38	- لمام هدي
4	- محمد سالم لمرابط بن حمادي	39	- ساهل لغزال
5	- الركيبي القاضي بن لمام	40	- محمد سالم سيد اعمر
6	- السالك بوشنة بن محمد	41	- لحبيب الداه
7	- عبيد محمد بن مبارك	42	- السالك لمعدل
8	- دادة أحمد بن حمدي	43	- البشير ابريك
9	- الركيبي محمد الزين بن سامو	44	- سيد احمد بلمكي
10	- الناجي أحمد بن اعلي	45	- الزين ابراهيم الخليل
11	- على بيبا السلامي بن عبد الفتاح	46	- مصطفى الرامي
12	- سامي الصلح عبد السلام بن البشير	47	- السالك الدادي
13	- حميميد حمادي بن ابريكة	48	- طارق الدخيل
14	- جمال بووفرة بن براهيم	49	- علين التبالي
15	- بركوز حبيب بن صالح	50	- الهيبة سيدي محمد
16	- أعمر عبد الرحمان بن مولود	51	- اسماعيل العموري
17	- محمد لمين الدين بن يحيا	52	- سعيد ادا اعلي
18	- حمود الليلي بن محمد سالم	53	- الحسين حمدان
19	- مرزوق محمد لمين بن خطري	54	- رمضان اشبيك
20	- باب الله يعقوب بن بابا	55	- محمد المزريد
21	- الكيحل محمد بن عبد الرحمان	56	- بربر مصطفى
22	- العسري سلامة بن عبد الفتاح	57	- مولود العلاوي
23	- الراشدي احمد بن محمد	58	- احمد لكوارا
24	- اتشيتي مولاي احمد بن محمد	59	- محمد علي لكوارا
25	- حلمي عصام بن يحظيه	60	- شكول سيدي امبارك
26	- الداه محمد امبارك بن مبارك	61	- ماء العينين ابشيرينا
27	- التوازن سالم بن محمد	62	- الناجم الديماني
28	- هوماد الحسين بن محمد	63	- محمد بوعز
29	- العسري الحسين بن سيدي أحمد	64	- امحمد لعكيك
30	- محمد مرحوم بن أحمد	65	- بوعيدة جمال
31	- أحمد بابيت بن أعلي سالم	66	- فاطمة صابي
32	- سلامة أميدان بن امبارك	67	- حسن بنها
33	- لبيهي محمد بن محمد سالم	68	- ابراهيم حمدان (قاصر)
34	- اعلي سالم ذو الرشاد بن الحبيب	69	- اسماعيلي ابراهيم (ناشط حقوقي)
35	- لوشاعة امع بن لمام	70	- بيبا خداد

ر ت	الاسم الكامل	ر ت	الاسم الكامل
71	- يرتع عبد الله بن اعلي	93	- ازركي المهدي بن حسان
72	- جعفري احمد فال بن محمد سالم	94	- الموساوي احمد بن باهيا
73	- البورحيمي محمود بن السالك	95	- حما السعدي بن عزيز
74	- اجود كزيزة بن الحسن	96	- عمر اندور
75	- التومي احمد بن امبيريك	97	- دادا الحسين
76	- حنين المضطفى بن المهدي	98	- محمد سالم البوسعيدي
77	- الطلبة سعيد بوه بن أب	99	- حماد اهل الزيعر
78	- العبيدي السالك بن عبد السلام	100	- محمد امبارك لفقير
79	- نورالدين الوجاج بن اعلي	101	- عماد نرجاه
80	- عبد الحي النصري بن البشير	102	- سيد احمد معيوف
81	- ابراهيم الراحة بن المحجوب	103	- الخير هشام
82	- احمد احريم بن حمادي	104	- الزهرة الانصاري
83	- محمود احريم بن البكاي	105	- عالي لكريفة
84	- محمد فاضل احريم بن البكاي	106	- بشرايا الناجم
85	- عمار المعيطي بن اعلي	107	- سيف الدين سليمان
86	- الحسين الميري بن العبد	108	- محمد الناجي
87	- الحسين الكميش بن ميلود	109	- بوجمعة بوغريون
88	- البكاي الفراسة بن الحسين	110	- لغروصي كدلولي
89	- سامي الصلح ابراهيم بن البشير	111	- سيد ابراهيم بابيت
90	- احمد الطنجي بن مولاي الحسن	112	- المير عالي
91	- الرحالي بشراية بن اعلي سالم	113	- عماد نرجاه
92	- لخليفي دحمان بن محمود		

* اللائحة التي توصلت بها اللجنة بأسماء المعتقلين المحالين على المحكمة العسكرية المتواجدين بسجن سلا

ر ت	الإسم الكامل	ر ت	الإسم الكامل
1	النعمة الاسفاري (ناشط حقوقي)	9	محمد لمين هدي
2	بنكة الشيخ (ناشط حقوقي)	10	عبد الرحمان زيو
3	محمد بوريال	11	عبد الله التوبالي
4	التاقي المشظوفي	12	الديش الداف
5	محمد الايوبي	13	البشير بوتنكيزة
6	محمد باني	14	أبهاه عبد الله أحمد سيدي
7	عبد الجليل لعروسي	15	خد البشير
8	عبد الله الخفاوني	16	أحمد السباعي

وتسجل اللجنة أن حملة الاعتقالات لازالت، إلى حين صياغة هذا التقرير، متواصلة بالمدينة في ارتباط بالأحداث وتداعياتها.

3 - العنف يطال المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان :

لم يسلم المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان من التعذيب، فقد عاينت لجنة تقصي الحقائق بالعيون آثار الضرب البادية على كل أنحاء جسم السالكة الليلي، الناشطة بالجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية، وهي تحكي: " كنت مقيمة بالمخيم، كان ذلك ضروريا، لأن لي 14 أخا وأختا، من بينهم (11) أحد عشر معطلا و معطلة... يوم الثلاثاء 9 نونبر على الساعة العاشرة صباحا تم اعتقالي أمام دار الطالب على إثر تفتيش، إذ تم العثور على خاطرة كتبتها حول المخيم. تم نقلي بعد ذلك إلى ولاية الأمن وهناك تم استعمال الضرب بالماطراك وتم تعصيب أعيني. طلب مني مرارا ترديد "النشيد المغربي، إضافة إلى ترديد عاش الملك، عاش الشعب المغربي والتصريح بكونها مغربية"... ظل الضرب والسب متواصلا كلما أعلنت (عاش الملك، احترم ملك المغرب، احترم الشعب المغربي وأنا صحراوية ولست مغربية). و في الممر كنت أتعرض للركل والضرب من طرف رجال الأمن.

أما إبراهيم الأنصاري (عضو منظمة "هيومان رايش ووتش" بالمغرب)، فلم يسلم من التعرض للضرب والركل والصفع من طرف رجال الشرطة في الشارع الرئيسي، يوم 8 نونبر 2010، فقط لكونه بصحبة صحفي أجنبي.

و تحكي المدافعة الصحراوية الغالية جيمي (نائبة رئيس الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية) عن كيفية مداهمة منزلها "من طرف أكثر من عشرة أشخاص مدججين بأسلحة رشاشة" وكيف تمت إهانتها، وإرهاب طفلاتها، " فقد سقطت إحداهن مغما عليها... كان هدفهم هو العثور على صحافيين أجانب".

4 - انتهاكات مست حقوق النساء:

توصلت اللجنة بالعديد من الحالات حول الاعتداءات التي تعرضت لها النساء، سواء أثناء تفكيك المخيم أو اثر أحداث العيون. و سنعرض في هذه الفقرة نماذج، لحالات تمكننا فقط من قياس حجم ونوعية الانتهاكات التي طالت حقوق النساء.

فوفق الإفادات التي توصلت بها اللجنة، يبدو أن النساء كن يشكلن عددا مهما سواء داخل المخيم أو في التظاهرات التي عرفتها مدينة العيون؛ وذلك بحكم كونهن شكلن شريحة مهمة في مخيم اكديم ايزيك. ففضلا عن كونهن أمهات وأخوات لمعطلين ومعطلات، فعدد كبير منهن هن من المطلقات والأرامل، اللواتي مثلن فئة مستهدفة من الحركة الاحتجاجية. هذا بالإضافة إلى و وضعيتهن الاقتصادية الهشة والمتدهورة. لذا كان نصيب المقيمات في المخيم من العنف أقوى وأشرس منذ اللحظات الأولى لقرار فك المخيم. فهذه السيدة فاطمتو عبيد المزدادة سنة 1970، رقم البطاقة الوطنية HS 65665، تحكي عن معاناتها لحظات فك المخيم إذ تقول: "...يوم الهجوم على المخيم تعرضت للضرب بالحجر والقضبان الحديدية... استعملت أثناء الهجوم القنابل المسيلة للدموع خراطيم المياه، و تم إضرام النيران في الخيام. كنت أجري محاولة الهرب، لأن السلطات كانت تحاصر المخيم، و أثناء محاولة تخطي الحواجز الرملية والصخرية، صحبة مجموعة من النساء، سقطت فأجهض حملي، و كنت في الشهر الثاني من الحمل".

أما في العيون، فإن النساء اللواتي احتجزن لفترات متباينة، كن عرضة للتنكيل والعنف بمختلف أنواعه وأشكاله، من استعمال ألفاظ مهينة وبذيئة تحط من كرامة الإنسان، إلى الضرب في مختلف أنحاء الجسم إلى الاغتصاب. فالآنسة "لويلا لمجد"، المزدادة في 19 يوليوز 1985، و رقم البطاقة الوطنية SH 3381، تصرح أنها تعرضت للاغتصاب يوم الثلاثاء: " اختطفت يوم الثلاثاء أثناء تناولي وجبة الغذاء، من طرف عدة أشخاص من رجال الأمن أحدهم مسلح. تم اقتيادي إلى مركز الشرطة. تم ضربي في جميع أنحاء جسمي. هددوني بوضع السكين داخل أعضائي التناسلية و بإطفاء السجائر في جسمي. وصبوا علي المياه الملوثة بالبول. ثم اغتصبوني مرارا في سيارة الشرطة بعد نزع ملابسي بالقوة. وكانوا يواجهون مقاومتي بالضرب. أنزلوني من فوق الكرسي ورموني على أرضية السيارة، كان عددهم 3 أو 4 ... كنت أطلب منهم أن يتركوني. أغمي علي. لما عدت إلى وعيي طلب مني ارتداء ملابسي الممزقة. اتهموني بكوني كنت أرتدي راية البوليزاريو. و قد قدمت المعنية طلب المؤازرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والتي راسلت بشأنه وزارة الداخلية لفتح تحقيق في ذلك، ولم تتلق أي جواب.

5 - انتهاكات مست حقوق الأطفال:

عملت لجنة تقصي الحقائق على رصد الانتهاكات التي مست حقوق الأطفال. وقد سجلت، في العديد من اللقاءات مع ضحايا أحداث العيون أو عبر اللقاءات مع السلطات المحلية، أقوالا تبرز الاستغلال المكثف للأطفال في إثارة الفوضى والشغب، مما جعل هذه الفئة محل انتهاكات جسيمة لحقوقها و عرضة للعنف الذي طالها من طرف القوات العمومية. و معاينة حالة الطفل احمد ناجي، 13 سنة، متمدرس بمدرسة التعاون، تقدم نموذجا لفئات من الأطفال اعتقلوا في ظروف لاإنسانية، في تجاهل تام لوضعيتهم الهشة. يحكي الطفل احمد بتلعثم قصته مع الاعتقال، حيث جاء فيها: " اعتقلت من أمام مدرستي صباح الاثنين على الساعة العاشرة. تم اقتيادي إلى الدائرة الأمنية لحي التعاون. هناك تعرضت للضرب بالعصا في جميع إنحاء جسمي وعلى مستوى الرأس. لم أتناول شيئا خلال يومين. اتهموني بإحراق المدرسة ولم يطلقوا سراحي إلا يوم الجمعة...".

أما الطفل حفظ الله محمد، 11 سنة، و أخوه حفظ الله محميد، 6 سنوات؛ وهما الطفلان اللذان أظهرهما الشريط الذي وزعته وزارة الداخلية يمسك بهما رجل أمن وهما يبكيان اثر إصابة أبيهما، فقد قضيا 17 ساعة مشيا على الأقدام ليصلا إلى مدينة العيون.

كما أن الإحراق والتخريب الذي تعرضت له مؤسسات تعليمية انتهاك للحق في التعليم للمسجلين فيها.

إن هذه الانتهاكات نتيجة لممارسات غير قانونية ومتناقضة مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان، مما يستدعي فتح تحقيق نزيه حولها، و متابعة كل متورط في العنف والتعذيب وكل انتهاكات حقوق الإنسان المشار إليها.

6 - تقييد الحق في الوصول إلى المعلومة:

بوصول اللجنة إلى مطار الدار البيضاء، مساء يوم الجمعة 12 نونبر 2010، عاينت مباشرة عملية منع الصحافي علي المرابط وممثل منظمة "هيومان رايت ووتش" من الصعود إلى الطائرة، المتجهة إلى العيون. و علمت اللجنة فيما بعد بتمكن ممثل "هيومان رايت ووتش" من السفر بعد 24 ساعة، في حين ظل المنع ساريا على علي المرابط وبعض المنابر الصحافية الإسبانية.

وفي العيون لم تكن عملية الوصول إلى مصادر الخبر ممكنة ومتاحة. فقد قيدت تحركات مراسل الصحيفة (the national)؛ كما لقيت اللجنة (لجنة الجمعية) عراقيل أثناء زيارتها للمخيم.

7 – الاعتداء على الممتلكات وإتلافها:

تؤكد شهادات متعددة أن إتلاف الممتلكات والاعتداء عليها بالحرق والتخريب طال العديد من المؤسسات الخاصة والعامة. من إدارات عمومية أو محلات تجارية خاصة أو بيوت ومحتوياتها... (شهادة السيد الحسين مزكور وهو عون بمدرسة وادي المخازن بحي العودة تقول: " ... تعرضت، صباح يوم الاثنين 8 نونبر 2010، لهجوم من طرف أشخاص ملثمين. تم نزع الراية وتكسير سيارة صهري من نوع فياط آونو وغادروا المدرسة. لتعود مجموعة أخرى على الساعة الحادية عشرة صباحا محملة بالهراوات والسيوف والحجارة. تم إخراجي وعائلتي من المدرسة فأضرموا النار في الطاولات واتلفوا الوثائق ونهبوا الممتلكات...".

كما هوجمت صبيحة الاثنين 8 نونبر 2010، بشكل ممنهج ومنظم، المؤسسات والإدارات العمومية، ومؤسسات الخواص. وفي زوال يوم الاثنين انطلقت جماعات، تحمل أسلحة بيضاء، و مؤطرة ومحمية من طرف قوات الأمن، لتهاجم منازل الصحراويين؛ و تحطيم ممتلكاتهم ونهبها. وحالة منزل السيد أحمد كشبار، الذي قامت اللجنة بتصويره لأبلغ صورة على ذلك.

V – الخلاصات

إن الخلاصات التي توصلت لها لجنة تقصي الحقائق هي كالتالي:

1. كل الشهادات والإفادات تؤكد على أن الدولة تتحمل كامل المسؤولية في انطلاق الحركة الاحتجاجية الاجتماعية وإقامة مخيم اكديم إزيك، نظرا للسياسات التدبيرية السيئة التي عرفتها المنطقة في مختلف المجالات (التمييز في التشغيل وفي الاستجابة لمطلب السكن، عدم الوفاء بالوعود، التهميش ...)، وهو ما كانت له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.. لكن، وكما تعكسه تقارير المنظمات الوطنية والدولية، فالمنطقة لازالت تعرف العديد من انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والمدنية (حصار الجمعيات، انتهاك الحريات...) بسبب استمرار النزاع حول الصحراء رغم التقلص الملموس الذي عرفته منذ وقف إطلاق النار. وهو ما يساهم في الانزياح السريع لأي حركة اجتماعية لتأخذ منحى سياسيا كما وقع في العيون بعد تفكيك المخيم. إذ تطورت الأحداث من طابعها الاجتماعي المطلبي للنازحين للمخيم إلى المنحى السياسي الذي اتخذته الوقائع والشعارات.

2. تسجل اللجنة غموضا بشأن التغيير المفاجئ في موقف السلطة من الالتزام بالاستجابة لمطالب المحتجين إلى قرار فك الاعتصام بالقوة رغم ما عم المخيم من ارتياح بعد إخبار المعتصمين بالاستجابة لمطالبهم، مما يستدعي التحري في الموضوع.

3. لم يتم احترام الضوابط القانونية عند تفكيك المخيم باعتماد السلطات العمومية على المقاربة الأمنية المرتكزة على استعمال القوة والعنف (المياه الحارقة، القنابل المسيلة للدموع،...) في فك المعتصم ثم من خلال شروط فك الاعتصام، سواء من حيث التوقيت غير المناسب (فجرا)، أو من حيث طريقة الإخبار (المروحية)، أو المهلة القصيرة جدا التي منحت للمعتصمين من أجل إخلاء المخيم.

4. إن العنف الذي مارسته القوات العمومية وكذا رد الفعل العنيف من طرف بعض المعتصمين بالمخيم، ومن طرف عدد من المتظاهرين بمدينة العيون أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان منها المس بالحق في الحياة والسلامة البدنية والتعذيب والاغتصاب والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي وتخريب ممتلكات عمومية وانتهاك حرمة المنازل ونهب الممتلكات الخاصة وممارسة العنف والترهيب ضد الأطفال والمسنين....

5. إن السلطات العمومية لم تستحضر- أثناء تفكيكها للمخيم- مختلف الفئات الاجتماعية الهشة التي كانت متواجدة به حيث أنها لم تضع إجراءات خاصة تأخذ بعين الإعتبار تواجد المسنين والنساء الحوامل والأطفال والمعاقين خاصة أن والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة كانوا فئة مستهدفة من الحركة الاحتجاجية. وهو ماكان وراء معاناة هؤلاء أثناء تفكيك المخيم (هلع، إغماءات، جروح ،كسور، إجهاض...).

6. لجوء السلطات العمومية إلى الاعتماد على تهييج جزء من سكان مدينة العيون لممارسة نوع من العقاب الجماعي على سكان آخرين في عدد من الأحياء، كحي كلومينا مثلا، حيث اعتدى البعض على البعض الآخر بالضرب والجرح، وتم إرغام أشخاص على ترديد شعارات تتناقض مع قناعاتهم، و تكسير أبواب منازلهم

واقتحامها، ونهب وإتلاف محتوياتها. وهذا الأسلوب الذي التجأت له السلطات ليس بجديد أو مرتبطا بهذه الأحداث فحسب بل استعمل قبلها وهو أسلوب خطير وعواقبه غير محسوبة.

7. من خلال عدة شهادات وإفادات تبين للجنة تقصي الحقائق أن المعتقلين على إثر أحداث العيون قد وقع اختطاف بعضهم لمدة أيام، وتجاوز مدة الحراسة النظرية وعدم تبليغ عائلاتهم باعتقالهم. كما تمت ممارسة تعذيب شديد عليهم سواء في مراكز الأمن، أو عندما تم نقلهم إلى السجن المدني بالعيون. كما أن القضاء لم يستجب لمطلب إجراء الخبرة الطبية على هؤلاء المعتقلين. في حين هناك معتقلون آخرون أحيلوا على المحكمة العسكرية لا نعرف حيثيات ملفاتهم إلى حد الآن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس في علمنا إن تمت اعتقالات في صفوف المشاركين في مظاهرات الفترة المسائية ممن تورطوا في أحداث اقتحام المنازل ونهب ممتلكاتها وتعنيف ساكنيها.

8. تعتبر معرفة ما حدث في المستشفى العسكري حلقة أساسية لضبط حجم العنف الذي مورس على المحتجين ـ سواء بالمخيم أو بمدينة العيون ـ ونتائجه، وهو ما لم تتمكن لجنة التقصي من الوقوف عليه بسبب عدم ولوجها لهذا المستشفى. لهذا يبقى عدد الوفيات التي تمكنت اللجنة من التوصل إليه هو الذي أعلن عنه رسميا.

9. تخلي السلطات الأمنية عن مسؤوليتها في حماية ممتلكات الدولة والمواطنين من خلال غيابها شبه التام عن مدينة العيون في الفترة الصباحية من يوم الإثنين 8 نونبر، وتشجيعها لممارسي النهب وإتلاف المحتويات المنازل في الفترة المسائية .

VI - التوصيات

1- فتح تحقيق موضوعي ومحايد لتحديد المسؤوليات عن الأحداث التي عرفتها منطقة العيون، مع إعمال العدالة وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب لكل من ثبتت مسؤوليته - في إطار محاكمة عادلة- والكشف عن الحقيقة كاملة عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تلك الأحداث وما نتج عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك في مختلف المراحل وبالنسبة لكل الوقائع، ومن بينها :

-- تشكيل مخيم اكديم إزيك بتاريخ 10 أكتوبر2010 والوعود السابقة التي لم تف بها السلطات.

- إطلاق النار المؤدي إلى وفاة الطفل ناجم الكارح وجرح المرافقين له.
- التهم الموجهة للجنة الحوار بعد عدة اجتماعات معها والتحول المفاجئ في موقف المسؤولين منها.
- قرار اختيار الوقت الذي تم فيه فك المخيم فجر يوم 08 نوفمبر2010 والمدة الفاصلة بين الإعلان عن القرار وتدخل رجال السلطة.
- المسؤولية عن خطة التدخل وتدبيرها بدءا باختيار المشاركين فيها ومستوى تدريبهم وضمان أمن أفراد القوات العمومية.
- المسؤولية عن القتل الذي تعرض له أفراد القوات العمومية والتمثيل بالجثة وانتهاك حرمتها الذي جاء في التقارير الرسمية.
- مزاعم التعذيب الذي تعرض له المعتقلون وحالة الاغتصاب المذكورة في التقرير والتي راسلت الجمعية بشأنها وزير الداخلية.

2- فتح تحقيق قضائي بشأن ما وقع داخل المستشفي العسكري بالعيون يوم الأحداث نظرا لتوصل اللجنة بعدد من الشهادات لم تتمكن من التأكد منها بخصوص عدد وحجم العنف والتعذيب الممارس خلال الأحداث ونتائجه وتداعياته.

3- ضرورة تحقيق نزيه ومحايد بشأن التحول المفاجئ للسلطة واتخاذها القرار بإخلاء المخيم بالقوة، بينما كان المعتصمون ينتظرون تنفيذ مضامين الاتفاقات التي تمت من خلال تسجيل حاجياتهم من طرف السلطات كما بدأ الإستعداد له.

4- تمكين السكان من نفس الفرص سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو بالسكن، أو بالاستفادة من كل إمكانيات وخيرات المنطقة ووضع حد نهائي لكل أشكال التمييز بالمنطقة الذي تمارسه السلطة والنخب المهيمنة بالمنطقة على قاعدة العلاقة مع السلطة، والأعيان وذوي النفوذ والأحزاب النافذة من جهة، والانتماء أو عدم الانتماء للمنطقة من جهة أخرى.

5- ضرورة توقف السلطات عن تأليب جزء من السكان ضد جزء آخر والتحريض على العداوة وتشجيع النعرات القبلية والعداء والعنف في المنطقة مما قد تكون له عواقب خطيرة على الأمن بالمنطقة وعلى سلامة سكانها وأمنهم، إعمالا لما تنص عليه المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية التي تحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

6- احترام الحريات العامة من طرف السلطات بالمنطقة، بما يعنيه ذلك من حريات التنظيم والتجمع والتعبير والصحافة والتظاهر السلمي بما فيها حرية الرأي والتعبير السلمي عن مختلف المواقف المتواجدة في المنطقة بشأن النزاع في الصحراء.

7- إفساح المجال أمام الجمعيات الحقوقية وكل الهيآت المدنية دون تمييز للعمل في المنطقة، وفتح جسور التواصل معها والإنصات لها، وتمكين مختلف الأحزاب للمساهمة في التأطير والتكوين السياسيين دون ضغوط أو تضييق، وتوفير كل إمكانيات تصريف مختلف احتجاجات السكان بما يضمن الحق في المشاركة كشرط أساسي للديمقراطية، وفتح الحوار مع ممثليهم قبل استفحال الأوضاع.

8- تمكين الإعلام الوطني والدولي بكل مكوناته، وكل المتتبعين، من الحق في الوصول إلى المعلومة وإلى كل المعطيات المتعلقة بالأحداث وحيثياتها وتداعياتها، للمساهمة في الإخبار وتنوير الرأي العام الوطني والدولي وفي الكشف عن الحقيقة في احترام تام لأخلاقيات مهنة الصحافة.

9- توفير التكوين في مجال حقوق الإنسان لموظفي الدولة المكلفين بإنفاذ القانون وضمان حقهم في الحياة الكريمة خاصة وأن شروط الفقر وامتهان كرامة المكلفين بتدبير الأمن في علاقة مباشرة مع المواطنين ينتج عنه الحقد والعداء والممارسات الانتقامية العنيفة.

10- توفير شروط المحاكمة العادلة لجميع المعتقلين بمن فيهم المحالين على المحكمة العسكرية. علما أن إحالة مدنيين على محكمة عسكرية هو في حد ذاته انتهاك لمعايير المحاكمة العادلة.

11- جبر الأضرار الفردية والجماعية الناتجة عن الأحداث، بدءا بجبر أضرار ذوي الحقوق من أسر الضحايا المتوفين، من أفراد القوات العمومية والمدنيين، وتعويض سكان المنطقة عن كل الخسائر التي تكبدوها أثناء أحداث المخيم أو العيون، سواء تعلق الأمر بما أتلف أو أحرق في المخيم أو في مدينة العيون صباح يوم الإثنين أو مختلف السلع التي ضاعت عند تعرض المتاجر للنهب عشية يوم الإثنين8 نوفمبر، أو الأثاث الذي سرق من المنازل عند مداهمتها خلال نفس الفترة، أو كل ما تعرض للحرق أو التدمير أو الإتلاف بصفة عامة خلال الأحداث.

12- تنفيذ الدولة لالتزاماتها بخصوص ملف الانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالماضي وإجلاء الحقيقة كاملة عن ملفات المختطفين الصحراويين والتجاوب مع الضحايا وعائلاتهم، وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين الصحراويين بمن فيهم الثلاثة المتبقين من مجموعة التامك.

13- ضرورة احترام الدولة المغربية لالتزامها المتعلق بتطبيق مضامين اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صدقت عليها منذ 1993، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية لتمكين المجتمع من آلية وطنية للوقاية من التعذيب. والتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

14- تذكر الجمعية بمطلبها إلى جانب عدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان المتعلق بوضع آلية أممية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة.

15- ضرورة وضع حل ديمقراطي للنزاع حول الصحراء بما يجنب المنطقة المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن من تحقيق وحدة الشعوب المغاربية وبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة نظرا لأن الاحتجاجات الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تواكبها في العديد من الحالات واستمرار أوضاع التوتر والصدام بين المواطنين والسلطة تغذيه الشروط الناتجة عن استمرار النزاع حول الصحراء الذي طال أمده.

16- كما تدعو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق في أحداث العيون ألا تعيد تجارب لجن التحقيق البرلمانية السابقة التي توقفت عند أنصاف الحقائق وبقي المتورطون في الانتهاكات التي سجلتها يتمتعون بإفلات تام من العقاب (لجنة أحداث فاس 1990، لجنة سيدي إفني، لجن التحقيق في ملفات نهب المال العام...).

VII - ملحـــــــــــق

1 – اللقاءات التي تمت مع الهيآت السياسية والنقابية والمدنية

2 – اللقاءات مع الجهات الرسمية

3 – شهادات

4 – صور ووثائق

5 – بعض المعطيات لما بعد الزيارة الميدانية للجنة

1- اللقاء بالهيئات

لقاء مع ممثل عن حزب التقدم والاشتراكية : السيد الشرقي.

في البداية سجل المصرح مؤاخذته للجمعية بحكم كونها تلكأت في إصدار بيان سريع تنبذ فيه على الأقل العنف المتبادل بين جميع الأطراف وتتبنى ثوابت الدولة.

مسار الأحداث :

- لم يكن مخيم اكديم أزيك أول معتصم يقيمه سكان العيون بل تشكلت عدة معتصمات كانت كل مرة يتم تفكيكها بعد حوارات ووعود من طرف والي العيون.

- تشكل مخيم اكديم ازيك في البداية من بضع خيمات ثم سرعان ما تناسلت الخيمات لتصل إلى ما يناهز 4000 خيمة يسكنها أفراد من عائلات من مختلف الشرائح الاجتماعية (أفراد من اسر غنية، فقراء، معطلين، معوقين...)

- الهجوم على مدينة العيون صبيحة الاثنين 8 – 11 – 2010 تم عبر عناصر متباينة :

- من طرف رجال ملثمين يمتطون سيارة رباعية الدفع ويرفعون علامة النصر يحرقون ويخربون بدقة ممتلكات دون غيرها (مقهى ARENA، البنك الشعبي بحي سمارة).

- من طرف أطفال وشباب من أعمار مختلفة 14 و18 سنة يحملون السيوف والشواقر يحرقون الممتلكات بعد نهبها.

ويسجل المصرح غياب رجال الأمن صبيحة يوم الاثنين في العيون بل إن بعض الأحياء لازالت إلى حد اليوم (عقد اللقاء) يغيب فيها رجال الآمن مثال حي سمارة.

- كما انه يسجل وجود اعتقالات عشوائية، حدوث سرقات من طرف مجموعات مدنية ومن طرف عناصر الآمن، وممارسة العنف والعنف المضاد من طرف السكان والسلطات، مع استعمال العنف واستخدام قنابل الكروموجين في عملية إفراغ المخيم

مسؤولية الأحداث

- اعتبر الدولة المسؤولة الأساسية عن تفجير الأحداث في العيون بسبب تشجيعها لاقتصاد الريع وبالتالي اغتنت عائلات (الركيبات) دون أخرى، كما أنها دبرت الملف تدبيرا سيئا إذ اعتمدت على المقاربة الأمنية

مطالب المخيمين مطالب اجتماعية ومشروعة (السكن والشغل).

لقاء مع ممثلين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي: السيدين النبوي ومرضي

صرح المسؤولان في البداية أن "الحزب ليس له تصور كامل على الأحداث وإنما سنتكلم عن تصورنا كمناضلي الحزب".

النبوي: "لفهم الأحداث لابد من تتبع كرونولوجيا الوقائع، فالمنطقة لا تعرف تنمية حقيقية والمجهود المبذول متواضع. يتضح ذلك انطلاقا من تحضر المدينة، انعدام تعبيد الطرق، ليس هناك بناء متطور، غياب تهيئة مجالية، مع تسجيل تواجد المرافق العمومية، كما أن أبناء المنطقة يشعرون بالتهميش في حين توجد نخبة من الصحراويين مستفيدة دون الباقي، يضاف إلى ذلك عودة أشخاص من مخيمات تيندوف تثير اشمئزاز الآخرين لكونهم يستفيدون من امتيازات لا يتمتع بها من يعترف بمغربية الصحراء".

"هناك احتجاجات مستمرة للمعطلين كانت خلفيتها صراع بين السيد حمدي رئيس المجلس البلدي مع الوالي إلى أن انفجر المخيم. والسؤال المطروح، هو أين كانت السلطة منذ إنشاء المخيم وتضخمه؟ علما أن هناك أصداء تقول أن المخيم مؤطر من طرف البوليزاريو. وبالتالي يطرح السؤال التالي: هل انفجار الوضع وما وصلت إليه الأمور، كان مخططا له من طرف السلطة، أم أنه سوء تقدير منها؟ "

"هناك نقطة أخرى تتعلق بسكان المنطقة القادمون من الشمال الذين لم يستفيدوا من أية امتيازات ولهم إحساس عام بعدم الاستقرار ويعيشون حالة من الإحباط وانعدام الأمن."

"يوم الاثنين 8 نونبر 2010 على الساعة 10 صباحا شهد هجوما مجموعة من الملثمين على المقاطعة الرابعة للأمن وذلك عن طريق الرشق بالحجارة بشكل منظم وتم إحراق شاحنة تابعة للقوات المساعدة، كما تم الهجوم على مركز صغير للجيش يضم حوالي 20 جندي حيث تعرض أحدهم للضرب بواسطة ساطور وقد تم إحراق العديد من المؤسسات. كما أن هناك متظاهرين، من النساء خاصة، يرفعن شعارات "لا بديل لا بديل عن تقرير المصير" و"صحراوي صحراوية يدي في يدك للحرية".

"كما نسجل أن قوات الأمن لم تستعمل القوة المفرطة وضحوا بالقوات العمومية والأمنية لتحقيق ذلك مما أدى بالمحتجين إلى إلحاق أكثر الخسائر بالممتلكات العمومية والخاصة."

"وقد أحرقوا سيارة الأستاذ زويتي بعد إنزاله منها كما كان المحتجون يتفادون الاعتداء على المواطنين، وأن تدخل الجيش لم يكن إلا على الساعة 2 بعد الزوال لكن دون استعمال أية وسيلة من وسائل الردع، علما أن هناك تعليمات صدرت للمحتجين من أجل التفرق والالتحاق بمنازلهم وعدم مواجهة الجيش.".

وقد أكد السيد المرضي تصريح زميله مضيفا إدانة تدخل الدولة في المخيم وأنها "تعاطت معه بمقاربة أمنية رغم عدم تسجيل وفيات في صفوف المدنيين لكن الجرحى موجودين علما أنهم لم يتوجهوا للمستشفى إذ تم تجهيز منازل كمستشفيات".

"علما أن المستشفى المدني كان محاصرا واستقبل الجرحى من رجال الأمن والقوات الأخرى.".

مضيفا أن "حل مشكل المخيم كان يجب أن يكون اجتماعيا وليس أمنيا"، كما أكد على إدانته "للانزلاقات في الاعتداءات من كلا الطرفين".

ويضيف أن "جبهة البوليزاريو مورطة في الأحداث بدليل رايات الجبهة التي علقت في شارع السمارة حيث تم انزال الراية المغربية واعلاء راية البولزاريو".

"الاعتداءات على المنشآت العمومية تمت من طرف أشخاص منظمين ومدربين مع انتقاء الأهداف.

وردود أفعال المنحدرين من الشمال كانت عشوائية وعفوية إذ عاشوا حالات رعب حقيقية وخوف".

"هذه الأحداث أثبتت فشل الدولة في تدبير ملف الصحراء، والمجلس الاستشاري والمنتخبين بالتزوير والرشوة.".

اعتبار رئيس المجلس البلدي هو "رأس الفساد إذ تم نهب خيرات المنطقة وتم الترامي على أراضي الدولة من طرف رئيس المجلس وتحفيظها باسمه".

"أبناء المنطقة والمنحدرون من الشمال لا يستفيدون من خيرات المنطقة".

"ميزانية ضخمة تصرف في المنطقة دون أن تستفيد منها مع سيادة اقتصاد الريع وطغيان الطابع القبلي".

لقاء مع جمعية "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" - "CODESA": السيد الحامد محمود

صرح السيد الحامد أنه " من خلال الأصداء التي وصلت، أن هناك تدخل من طرف السلطات لأجل إخلاء المخيم بعد إعلام ساكنيه من طرف السلطات، وكان التدخل عنيفا بما فيه استعمال الرصاص لتفكيك المخيم وقد تم استعمال العصي وخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع، وقد كان رد فعل عنيف من طرف سكان المخيم، إذ تم استعمال الحجر والأسلحة البيضاء كما تم استعمال السيارات من طرف الساكنة لمداهمة القوات الأمنية وقد نتج عن تلك المواجهات جرحى في صفوف النساء والرجال والقوات العمومية أيضا".
"أما بالعيون فقد تم تسجيل غياب تام للقوات العمومية وكانت مظاهرة من طرف السكان بحي معطى الله، قام الصحراويون برد فعل بإحراق المؤسسات العمومية وعلى الساعة 12 والنصف، تم الهجوم من طرف مدنيين مغاربة على الصحراويين، وعلى الساعة الواحدة زوالا اختفى الصحراويون، ومساء نفس اليوم وعلى الساعة 2 بعد الزوال بدأت الاعتقالات في صفوف الصحراويين بعد اقتحام المنازل حيث بلغ عدد المعتقلين 116 شخص، قدموا للعدالة بينما وصلت حالات الاختفاء 16 حالة، كما هاجم المدنيون المغاربة حي الفيلات حيث اقتحموا منزل مدير ONEP السيد جوليد.".
"السيد الاسماعلي إبراهيم رئيس مركز حفظ الذاكرة اقتحموا منزله بواسطة السلالم وتم اقتياده ليقدم للمتابعة رفقة صهره البوسعيدي".
"وقد تم إطلاق سراح 60 من المعتقلين الصحراويين.".
تسجيل الرغبة في عدم استمرار العنف والعنف المضاد بين المواطنين. "إن المشكل سياسي، ولا بد من حل سياسي حتى يمكن أن يعم الأمن داخل المنطقة".

لقاء مع الكاتب العام لفرع العيون للحزب الاشتراكي الموحد : السيد الطيب نونو

أثناء الاستماع للسيد نونو أفاد لبعثة التقصي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون، أنه خلال قيام المخيم، عبروا كقوى ديمقراطية، عن " استعدادهم للعب دور الوسيط في الحوار أو كملاحظين، إلا أن أعضاء اللجنة الأمنية للمخيم قد اعتذرت بقولهم بأنهم أي أعضاء اللجنة الأمنية للمخيم، غير مكلفين بهذه المهمة".
مساء يوم الأحد 07 نونبر 2010، على الساعة الخامسة والنصف مساء، عاين أحد مناضلي الحزب وضع 3 حواجز أمنية تمنع الوصول إلى المخيم.
"وعند الحواجز تعرضت النساء للضرب من طرف رجال الأمن، وتم منع امرأة من إيصال الحليب لابنها الرضيع الذي تركته بالمخيم".
(في العيون) أحد الأبناك، كان محاطا بعدد كبير من سيارات الأمن، فيما كان عدد آخر من رجال الأمن يحيطون بلوحة إشهارية تحمل صورة الملك لحمايتها،
مساء، وعلى الساعة السابعة، غادر القوات الأمنية المكان وتعرض عدد من المحلات بشارع السمارة للتخريب : أكشاك الهواتف العمومية، تشتيت ورش
وجاء في شهادته أيضا انطلاق مسيرة بالسيارات من حي معطا الله تودعها النساء بالزغاريد والتلويح بأطراف ملاحفهن.

أحداث يوم الاثنين 08 نونبر2010:

الساعة 8 والنصف صباحا، بشارع رأس الخيمة : تظاهرة صاخبة شعبية من مختلف الأعمار
سجل أيضا المشاركة القوية للنساء
"شاركن في وضع المتاريس وإمداد الشباب بقنينات الماء لشل الحركة في الشارع بواسطة إضرام النار في العجلات المطاطية
وقد حمل المتظاهرون السلاح الأبيض والمقالع والأعلام الصحراوية "
"وعلى بعد 100 كلم أو 150 كلم من الدائرة الأمنية 4 الكائنة بشارع الخيمة، تم إحراق شاحنة عسكرية رغم تواجد العدد الكبير للبوليس العسكري".
لوحظ أيضا هروب عسكري وقفزه فوق سطح براكة قرب الموقع.

مساء الاثنين

بشارع السكيكمة، أغلقت كل المحلات التجارية أبوابها وتم وضع متاريس بإضرام النار في عدد من العجلات المطاطية والأسرة الحديدية .
وبشارع بوكراع، تم حرق وكالة بنكية وإتلاف كل الوثائق بها.
وبشارع مزوار وحي العودة وعلى طول شارع السمارة تم إحراق 6 وكالات بنكية.
وبالعيون العليا تم استهداف عدد من المؤسسات العمومية –المقاطعات – والتجارية.
وقد صرح أيضا بأنه تدخل لطلب عدم المساس بممتلكات المواطنين فتم الامتثال والاستجابة للطلب
وقال أيضا أنه لاحظ تنقل فيالق شبابية لنقل معدات المتاريس.
فمقاطعة شارع مزوار أحرقت بالكامل
خلال ذلك تم إفراغ رأس الخيمة والسمارة وحي التعاون بالكامل من القوات العمومية بإلقاء قنابل صوتية.
ليلا : تدخل القوات العمومية برأس الخيمة بإطلاق القنابل الصوتية
ليختم بقوله " يبقى تساؤل كبير حول الغياب التام للأمن للأجهزة الأمنية خلال الانتفاضة.

لقاء مع ممثل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل CDT السيد لحسن سربوت

المخيم وضع مطالب اجتماعية والمعلومة مصادرها نقابية
استياء الساكنة من تعاطي السلطات مع المطالب الاجتماعية
أعطت السلطات امتيازات لأقلية وحرمت الغالبية من ساكنة المدينة.
الكنفدرالية حاولت زيارة المخيم لكن الوقت لم يكن ملائما.
شهادات المنتمين للكنفدرالية صرحوا بأنها كانت حركة اجتماعية والانخراط فيها كان على هذا الأساس.
المعاينة الشخصية كانت يوم 08 نونبر 2010 في بداية شارع مولاي إسماعيل، احتجاج مجموعة من الشباب والنساء، وكانت قوات الأمن تراقبهم، وعند تكاثر المحتجين، أطلقت قوات الأمن قنبلة مسيلة للدموع، ثم رفع علم الجبهة.
وفي مكان آخر قرب محطة سيارات الأجرة التي تتجه "للبلايا" كان هناك من المحتجين ملثمين، عدم إمكانية سماع الشعارات، وكان هناك مراقبون في الهيليكوبتير، وإطلاق القنابل المسيلة للدموع وتم إحراق العجلات المطاطية.
الحالة الثالثة التي تمت معاينتها بحي المسيرة، تجمع كبير رفع فيه العلم المغربي واستقبال القوات الأمنية بالزغاريد، حسب عدد من الشهادات، مواطني حي المسيرة يعترضون المارة ويطلبون منهم تقبيل الراية وترديد عاش الملك، كي يسمح لهم بالمرور للطريق المؤدية للمستشفى. % 90 من الساكنة ينتمون للشمال.
شهادة أساتذة يدعون تعرض مدنيين للاعتداء
تم إحراق مجموعة من المؤسسات، بإعدادية التعاون، أخرجت مجموعة "البونج" وأحرقته بالخارج. وجاءت مجموعات أخرى وقامت بالإحراق والنهب.
يوم الاثنين عرف شارع السمارة احتجاجات واسعة لمدة 05 ساعات دون حضور الأجهزة الأمنية.
حسب مصادر فتمويل المخيم غير معروفة.
بداية الالتحاق بالمخيم كان يوم 10 أكتوبر 2010.
الأسباب هي غياب الحوار.

لقاء مع ممثلي حزب النهج الديمقراطي بالعيون السيدين عباوي مصطفى والبستاني حميد

صرحا ممثلا الحزب أن المواجهات وقعت بمدينة العيون صبيحة يوم الإثنين 2010/11/08 خصوصا بشارع سمارة، رأس الخيمة، سكيكيمة، بئر إنزران، مزوار وطانطان.

من بين الأسباب التي أججت الأحداث وصول أخبار من المخيم إلى العائلات بمدينة العيون تتحدث عن تعرض المخيم للإحراق وتعرض بعض أبنائهم للقتل كما أن تعطيل شبكة الاتصال مع قاطني المخيم ساهم في تأكيد هذه الأقوال، وهذا ما دفع بعض الصحراويين للخروج إلى الشارع حاملين الأسلحة البيضاء وقنينات الغاز وأعلام الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب مع ترديد مجموعة من الشعارات الداعية للإنفصال وأساسا شعار "لا بديل، لابديل عن تقرير المصير" مع الزغاريد واستعمال المتاريس والحجارة وإحراق الإطارات المطاطية.

كما كان باديا للعيان شبه اختفاء القوات العمومية بكل تلاوينها على مدينة العيون ذاك الصباح إلى حدود الساعة الثانية عشر زوالا لتتدخل من أجل إزالة المتاريس وتفريق المحتجين مع ملاحظة أن بعض

المجموعات التي كانت تقوم بإحراق بعض المؤسسات كمراكز الشرطة والمحكمة والمقاطعات كان عملها منظم وينم عن احترافية وتدريب. كما أن هذه المجموعات المنظمة كانت تعطي تعليماتها للمحتجين بعدم استهداف المدنيين والأملاك الخاصة.

بعد الساعة 12 زوالا شوهد جمع غفير من المواطنين من غير ذوي الأصول الصحراوية مؤطرين من طرف رجال الأمن وسيارات الشرطة يحملون الأعلام الوطنية وصور الملك وبعض الأسلحة البيضاء (هراوات، سلاسل...)، ويرددون شعارات وحدوية من قبيل الصحراء صحراؤنا... ويقوم بتخريب كل الممتلكات الخاصة بالصحراويين التي يواجهونها في طريقهم ويستولون على محتوياتها مع هجوم على بعض المنازل ويرغمون من يلتقون معهم على ترديد النشيد الوطني والقول "عاش الملك" وإلا عرضوه للعنف والكلام النابي والبصق وكل هذا أمام أعين رجال الأمن وبتزكية منهم. مما أدى إلى وقوع مواجهات بين ذوي الأصول الصحراوي وهذه المجموعات.

"إن التدخل الأمني لتفكيك مخيم "أكديم إزيك" لم يكن في محله وأن المقاربة الأمنية والاقتصادية المتبعة في المنطقة خلقت مافيات ومستفيدين انتهازيين من سياسة الريع والكيل بمكيالين في التعامل مع الصحراويين فيما بينهم وهذا راجع إلى التطبيق الممارس بشكل ممنهج على النشاط السياسي والحقوقي والمدني في المنطقة".

"إن الطريقة التي سارت بها الأحداث تضع علامة استفهام حول المسؤولية عن وقوع ما وقع هل هو تقصير من طرف ألأجهزة المسؤولة عن المدينة أو صراع داخلي بين هذه الأجهزة، وبالتالي هل الأمنيين الذين سقطوا ضحية للأحداث هم ضحايا الواجب أم ضحايا صراع التيارات المتحكمة في دواليب المنطقة؟".

كما أشار السيد حميد البستاني أنه التقى يوم الأحداث صباحا وراء شارع مزوار مع سيارتي دفع رباعي تحمل أشخاص يرتدون الزي العسكري للجبهة. كما شاهد وعاين قاطني المخيم المفكك يتم نقلهم فقط بواسطة سيارات الدفع الرباعي الراجعة للصحراويين كما عاين الصحراويين يزودون الشباب المنتفض بقنينات الغاز لاستعمالها في مواجهة رجال الأمن وإحراق المؤسسات العامة والخاصة.

كما عاين إحراق أكاديمية التعليم التي أكد أنها أخرقت أمام أعين رجال القوة العمومية الذين لم يتدخلوا إلا بعد مهاجمتهم بالحجارة من طرف الشباب الصحراوي لينسحبوا بعد ذلك. كما أكد أن من قام بإحراق الأكاديمية أناس محترفين قاموا "بالمطلوب منهم" وغادروا المكان بسرعة. كما عاين اعتداء صحراويين على ساكنة من الشمال من داخل منازلهم.

ويوم الأحد 2010/11/07 على الساعة السابعة مساء ثم إيقافه من قبل رجال الأمن الذين قاموا بسبه وتهديده دون ارتكابه لأي مخالفة أو عمل مناف للقانون.

ونظرا لقرب منزله من الطريق المؤدية للمخيم، فإنه أحس ولامس الوجود الرمزي للجبهة سواء من الجانب التنظيمي أو طبيعة الأشخاص المتحكمة في الأحداث ويتم تسهيل مأموريتهم من قبل ممثلي النظام سواء بشكل مقصود أو نظرا لوجود قصور. كما أكد أن أغلبية المحلات الخاصة المحروقة ترجع ملكيتها للشماليين كما عاين اقتحام منازل مواطنين من طرف الأجهزة الأمنية بشكل تعسفي وتكسير محتوياتها وسرقة بعضها وتعريض ساكنتها للترهيب والعنف وذلك في ساعات متأخرة من الليل.

كما شاهد اعتقال مواطنين من طرف الأجهزة الأمنية وتعنيفهم والتحقيق معهم وإطلاق سراهم فيما بعد. كما سمع أن أمن المخيم كان يمنع حمل أعلام المغرب أو الجبهة ويعرض من خالف ذلك لإحراق خيمته أو إزالتها.

كما سمع من مصدر موثوق أن أزيد من 80 رجل أمن أحيلوا على مستشفى الحسن بلمهدي لإصابتهم بجروح متفاوتة. أما المدنيين المصابين فيتم إحالتهم على المستشفى العسكري.

لقاء مع مواطنين صحراويين من ضمنهم شيوخ قبائل يوم 16 نونبر 2010 بمنزل السيد بشار أحمد حيدر

تم عقد لقاء مع مواطنين صحراويين من بينهم شيوخ قبائل صحراوية بمنزل السيد بشار أحمد حيدر منسق المجموعة.
بعد تقديم منسق لجنة تقصي الحقائق أهداف اللقاء قدم السيد بشار حيدر كلمة موجزة تضمنت نقطتين أساسيتين في نظره.
الأولى تنوه بجهود وزير الداخلية في حل المشكل وتقديمه لكل المساعدات. والثانية استنكاره لوجود أيادي خفية (رفض التصريح عنها) مخربة داخل العيون والتي ساهمت بشكل مباشر في اندلاع الأحداث.
تلت الكلمة التوجيهية للشيخ أحمد بشار حيدر تدخلات الحاضرين والتي ركزت على القضايا التالية :

* حيثيات ظروف تشكيل وتطور وتفكيك مخيم أكديم ايزيك.

تعود أسباب تشكل مخيم اكديم ايزيك إلى تدهور وضعية الصحراويين المغاربة بالعيون والذين يعانون حيفا اجتماعيا، حيث تمنح الإتاوات والامتيازات للبعض (السلطات، البرلمانيين الصحراويين، العائدون في إطار "إن الوطن غفور رحيم" كما تمنح مناصب الشغل لمغاربة الداخل فالمكتب الشريف للفوسفاط قدم ما يناهز 400 منصب شغل لم يستفد من العرض أي معطل صحراوي مغربي. هذه الوضعية دفعت سكان العيون إلى الاحتجاج. ".

* مجمل الانتهاكات التي صاحبت تفكيك المخيم، ومسؤولية ذلك.

- اعتبر المتدخلون أن السلطات المحلية لعبت دورا أساسيا في تأزيم وتفجير أحداث العيون وذلك عبر :
- وضع حواجز أمنية مساء الأحد ومنع المواطنين من الالتحاق بأهاليهم في المخيم.
- انسحاب القوات العمومية (الأمن الوطني) صباح يوم الاثنين من العيون ومن مجموعة من الأحياء بالخصوص (سمارة...)
- تجنيدها لمليشيات مدنية من أجل الهجوم على السكان الصحراويين وإرهابهم وتخريب ممتلكاتهم.
- زرع روح الفتنة والكراهية والانقسام بين أهالي سكان العيون.

* لجنة الحوار ومطالب المعتصمين

نوه المتدخلون بعمل أعضاء لجنة الحوار في المخيم واعتبروا مواقفهم وسلوكاتهم رزينة (تسليم متابع من داخل المخيم للسلطات المغربية) ومعقولة ومنطقية نابعة من التجارب التي عاشها شباب العيون في علاقتهم مع

السلطات (عدم وفاء السلطات بآي التزام أو وعد يقدم لهم) لذلك رفضوا فك الاعتصام إلى حين تلبية المطالب (وقد شرعوا فعلا مساء السبت والأحد في تسجيل لوائح الأرامل والمعوقين).
وفي الأخير اجمع المتدخلون على:
- كونهم صحراويين مغاربة.
- رفضهم إلصاق تهم الارتزاق أو الانفصال للجنة الحوار
- إن مطالب المخيم مطالب اجتماعية صرفة تتمثل في السكن والشغل
- المطالبة بجبر الأضرار الناجمة عن تفكيك مخيم اكديم ايزيك وما صاحبه من إحراق وإتلاف للممتلكات الخاصة.
- اعتبار أزمة مخيم اكديم ايزيك أزمة مفتعلة من طرف عناصر نافذة في جهاز السلطة بهدف الاغتناء والابتزاز.

لقاء مع هيئة معتقلي أحداث العيون المحالين على قاضي التحقيق

المعتقل النعمة الصفاري (مناضل حقوقي) ألقي عليه القبض يوم الأحد مساء 2010/11/07، وقدم مع المجموعة الأولى يوم الخميس ليلا 2010/11/11 وأحيل على المحكمة العسكرية.

عدد من أحيلوا إلى حدود الإثنين 2010/11/15 إلى السيد قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالعيون 101 شخص منهم قاصر اسمه ابراهيم حمدان (أعتقل بالمرسى).

الخميس قدم 64 معتقل من المخيم منهم 10 من المرسى وامرأتين. وكل المعتقلين ذوي الأصول صحراوية.

أثناء مؤازرة المتهمين أمام السيد قاضي التحقيق كان الكل تبدو عليه أثار التعذيب كدمات زرقاء جروح دماء متجمدة بعضهم لازالت جروحهم تنزف، أثار الضرب بادية بشكل كلي على الأرجل، الرأس، الوجه، اليدين، يشتكون من التعذيب وبعضهم لا يستطيع الجلوس والبعض الأخر لا يستطيع حتى الإمضاء على أقواله لهول التعذيب الذي تعرض له.

بعض المتهمين صرحوا بأنهم هددوا بالاغتصاب وأن أحدهم تم اغتصابه بواسطة قنينة مشروب غازي، جل المتهمين لا يرتادون نعالا، الكل ثيابه ممزقة بشدة التعذيب.

أثناء التحقيق، تقدمت هيئة الدفاع إلى السيد قاضي التحقيق بطلب إجراء معاينة التعذيب والعنف الممارس على المتهمين وإجراء خبرات عليهم إلا أنه لم يستجب لها، ووضعوا طلبات من أجل ذلك مرة أخرى بتاريخ 2010/11/15 لتعلم اللجنة فيما بعد أن هذه الطلبات قوبلت بالرفض تحت تعليل أن السيد قاضي التحقيق لم يعاين ما يستوجب إجراء هذه المعاينات أو الفحوص أو الخبرات.

أثناء التحقيق مع المتهمين عانى الدفاع من الرائحة المنبعثة منهم جراء مدة الاعتقال والتعذيب الذي تعرضوا إليه والسوائل الكريهة التي تم صبها عليهم بما فيها التبول على البعض منهم مما تعذر معه إغلاق نوافذ مكتب التحقيق.

كل من قدموا أمام السيد قاضي التحقيق مغاربة.

2 - اللقاءات مع الجهات الرسمية

أ - لقاء مع السيد والي مدينة العيون:

تمت زيارة والي مدينة العيون، يوم السبت 13-11-2010 على الساعة 12 و 55 دقيقة من طرف اللجنة. وقد كان هدف اللقاء محددا في العمل على تسهيل مأمورية اللجنة في العيون لدى السلطات المحلية وقد أسفر اللقاء على :

- الموافقة المبدئية لعقد لقاء آخر في غضون فترة زيارة اللجنة.
- التزام اللجنة بصياغة طلب مكتوب يتضمن جميع المؤسسات الرسمية التي تنوي اللجنة القيام بزيارتها.
- تقديم وعد شفوي بالتزام الوالي بتقديم جميع المساعدات اللازمة للجنة في حدود الممكن.

انتهى اللقاء على الساعة الواحدة و10 دقائق.

ب - اللقاءات مع مسؤولي وزارة التربية الوطنية بالعيون

تم عقد لقاء بنيابة التعليم بالعيون مع السيد رشيد لمراني رئيس مصلحة تدبير الحياة المدرسية يوم 15-11 – 2010 وهو يوم عمل رسمي وذلك بحكم غياب النائب الإقليمي والذي يوجد في عطلة عيد وقد قدم رئيس المصلحة مجموعة من التوضيحات نجملها في :

عقد اجتماع طارئ مع مدراء المؤسسات التعليمية مباشرة بعد أحداث العيون حث فيه الجميع على ضرورة العمل من اجل استمرار الدراسة بشكل عادي.

التنسيق مع قطاعات أخرى (جمعية أباء وأولياء التلاميذ) من اجل السهر على التحاق التلاميذ وضمان ولوجهم إلى المؤسسات التعليمية.

لكن عدد الملتحقين ببعض المؤسسات التي عرفت بعض الأحداث تراوح بين 5 و100 على أقصى تقدير. وقد قدم لنا رئيس المصلحة مجموع المؤسسات التي تم تخريبها جزئيا أو كليا وهي :

- مدرسة وادي المخازن
- إعدادية التعاون
- إعدادية الساقية الحمراء
- أكاديمية التعليم

وفي الأخير نوه الرئيس بمجهود اللجان التي تشتغل من اجل فتح أبواب المؤسسات التعليمية الثلاث على الأقل مع نهاية العطلة المدرسية إي بتاريخ 22 – 11 – 2010

كما تم في نفس اليوم عقد لقاء مع رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية تضمن:

وضعية المؤسسات التعليمية وإشكالية الدخول المدرسي بعد عطلة العيد.

ظروف إحراق أكاديمية العيون.

بالنسبة للنقطة الأولى ذكرنا السيد الرئيس بعد المؤسسات التي تم إحراقها أو تخريبها كليا أو جزئيا (مؤسسة التعاون، الساقية الحمراء، ووادي المخازن) وإتلاف ممتلكاتها (تدمير حاسوب ومختبر العلوم).

وأبرز الجهود المبذولة من أجل العمل على التحاق التلاميذ إلى هذه المؤسسات في ظروف عادية، وذلك عبر توفير السبورات، صباغة المؤسسات، توفير المكاتب، وصور الملك في كل قاعة دراسية. لكنه أشار إلى عدة تحديات تحول دون انجاز هذا الهدف والمتمثل في :

- وضعية التلاميذ النفسية وكيفية معالجتها خصوصا في غياب تتبع لأخصائيين نفسانيين.

- الوضعية العامة في المدينة والتي تؤثر حتما على المدرسة والمتمدرس. فالأنشطة الاجتماعية بالمدينة منعدمة والدكاكين مغلقة والتلميذ لا يمكنه أن ينفلت من هذه الوضعية العامة.

أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بأحداث العيون، خصوصا أحداث إحراق الأكاديمية، فقد أبلغنا رئيس مصلحة قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية بأن هناك أشخاصا، بعضهم ملثم، قدموا عنده واستفسروا عن هويته ومهمته داخل الأكاديمية. وطلبوا منه إنزال العلم، لكنه رفض مما نتج عنه إحراق سيارته الخاصة DACIA وأضرموا النار في بعض الأجنحة وهي :

- مكتب مدير الأكاديمية.

- مكتب المقتصد.

- قاعة الإعلاميات ومرافق أخرى

وسجل رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية عدم تدخل القوات العمومية لإنقاذ المؤسسة من التخريب والنهب وعدم تدخل رجال المطافئ لإطفاء النيران طيلة يوم الاثنين والثلاثاء.

ج- لقاء مع المندوب الجهوي لوزارة الصحة

تم اللقاء يوم 16 – 11 – 2010 على الساعة العاشرة و 20 د.

بعد كلمة ترحيب من المدير الجهوي للصحة وكلمة تقديمية لمنسق لجنة تقصي الحقائق في أحداث العيون تضمنت تحديد الأهداف من الزيارة وطرح مجموعة من الاستفسارات المرغوب الإطلاع عليها، تم تقديم تقرير شفوي يتضمن كرونولوجية الأحداث التالية :

- 8 نونبر 2010

استقبل المستشفى 53 حالة عبارة عن جروح وكسور ورضوض، من ضمنهم 6 من رجال الأمن و4 من القوات المساعدة وإثنان من الوقاية المدنية.

- 6 حالات تم علاجها.

- 3 حالات تلقت طعونا بسكاكين وسيوف حادة وضعت في قاعة الإنعاش.

- 3 حالات أدخلت إلى مصحة الجراحة وأجريت لهم عمليات جراحية.

وفي المساء من نفس اليوم وعلى الساعة الخامسة مساءا نقلت سيارة الإسعاف التابعة للهلال الأحمر جثة شخص مدني هو(الكركار بابي) وهو لازال في غرفة الأموات la morgue.

- 9 نونبر 2010 :

إثنين من المصابين استقرت حالتهما الصحية، فغادروا المستشفى. بينما ظلت حالة واحدة في غرفة الإنعاش.

وفي نفس اليوم استقبل المستشفى 32 حالة مصابون بجروح، إثنان منهم تم علاج جروحهم الخفيفة فغادروا المستشفى. والباقي قضوا ليلتهم في المستشفى.

- 10 نونبر 2010

غادر المستشفى مصاب واحد والثلاثة الباقون ظلوا في مصلحة الجراحة.

- 11 نونبر 2010

غادر الثلاثة المستشفى في حين ظل شرطي واحد في ضيافة المستشفى إلى يوم 15 نونبر 2010 وقد زاره وعاينه ممثل عن جمعية "هيومن رايتش ووتش".

وفي الأخير أكد السيد المدير أن إدارة المستشفى لم تسجل أي حالة وفاة باستثناء استقبال جثة الكركار بابي، نفت إدارة المستشفى على لسان مديرها استقبال لأي حالة اغتصاب أو إجهاض أو رفض المستشفى استقبال أو معالجة أي إنسان مصاب أو في حاجة إلى العلاج. رغم تقديم أعضاء اللجنة لمجموعة من المعطيات المتوفرة لديهم والمتعلقة برفض إدارة المستشفى استقبال المتضررين من الأحداث وعدم تسجيل بعضهم في سجلات المستشفى (حالة كشبار أحمد) الذي قضى ليلة هناك وخضع للفحص (تتوفر اللجنة على بطاقة معاينة رسمية من المستشفى)، لكننا لم نجد له اثر سواء في سجلات

إدارة المستشفى الرسمية أو في قسم المستعجلات أو في السجلات الخاصة بالأحداث وذلك أثناء قيامنا بزيارة لمستشفى الحسن بن المهدي صحبة المدير وبعض الدكاترة.

أما بالنسبة للمؤسسات الصحية التي تم إحراقها أو تخريبها فقد شملت مستوصف العودة والوحدة الصحية الدويرات.

د- لقاءات مع الجهات قضائية:

عقدت اللجنة لقاء مع المسؤولين القضائيين:

- السيد نائب رئيس المحكمة الابتدائية بالعيون.

- السيد نائب وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالعيون الذي أمد اللجنة بمعطيات حول الملف الجنحي الوحيد المتعلق بالأحداث والذي تمت في إطاره متابعة أربعة أشخاص وتمت إدانتهم بأربعة أشهر نافذة.

- السيد قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالعيون.

- السيد نائب الوكيل العام للملك الذي وعد اللجنة بإمدادها بالمعلومات اللازمة بعد مكاتبته بصفة رسمية، لكن رغم المراسلة ورغم ترددنا كثيرا على مكتبه ووعده لنا كل مرة بموافاتنا بالمعلومات المطلوبة عن طريق الفاكس لكنه لم يف بوعده.

3 – نماذج من الشهادات التي استمعت لها اللجنة

الشهادة 1:
الإسم : الموساوي بابا
الازدياد: 1966
العنوان: حي مولاي رشيد الشطر 3 رقم 59
ب ت و: SH 51966
المهنة: كان موظفا بولاية المنارة مراكش سنة 1990، من أشبال الحسن الثاني (كل الأشبال يقيمون الأن بالعيون)،
معلومات إضافية:
- صرح أنه لم يكن مقيما بالمخيم،
- أكد عدم علاقته بالأحداث وليس له سوابق
الوقائع : يوم الاثنين 08 نونبر 2010 على الساعة السادسة (6) صباحا يروي المواطن أنه كان متوجها للسوق وبحوزته 5000 درهم لشراء أكباش بغرض إعادة بيعهم.
الساعة الثانية عشرة زوالا (12)، كان عائدا للمنزلفي سيارة عادية توقفت لنقله (auto-stop) عند ملتقى شارع طانطان وبوكراع، وبعد نزوله، أخذ حوالي 7 من رجال الأمن في الاعتداء عليه وتم تفتيشه حيث ومصادرة هاتفه النقال والنقود التي كانت بحوزته وأصبح في شبه غيبوبة والتحق بمنزل أخته القريب من المكان بمساعدة مواطن.
تمت معاينة اثار الضرب على الرأس ، الوجه، اليدين، الرجلين، الصدر، الظهر والبطن,
أفاد المواطن أن الاعتداء ربنا مرده إلى أنه كان يضع على راسه شال أسود,

الشهادة 2:
الاسم: الحسن مزكور
الأصل: من أزيلال
العنوان: مدرسة واد المخازن بحي العودة
المهنة: عون بمدرسة واد المخازن
الوقائع : صباح يوم الاثنين 08 نونبر 2010 تم التعرض للشاهد من طرف أشخاص ملثمين، وتم نزع الرايات وتكسير سيارة صهره من نوع فياط أونو، بعد ذلك غادروا المكان.
الثامنة صباحا أخذت الأسر أطفالها من المدرسة، والتحق مدير المدرسة بالنيابة لإخبارها بذلك.
"على الساعة الحادية عشرة صباحا (11)" - يروي الشاهد- "داهمت مجموعة كبيرة من الأشخاص المدرسة، محملة بالهراوات والسيوف والحجارة ومن بينهم نساء وكسروا الباب لكن أحدهم حثهم على عدم إيذاء الحارس، رغم ذلك صادروا هاتفي النقال، فتدخل نفس الشخص وأخرجني ... بعد ذلك تم إحراق المؤسسة" (بكاء تخلل الشهادة).
عاد العون صباح الثلاثاء ليجد ممتلكاته منهوبة، تم أخذ بعضها وتكسير الباقي، وتم إتلاف الوثائق وتكسير وحرق الطاولات.
كما أفاد الشاهد أن زوجته كانت تحتفظ بمبلغ 58000 درهم بغرض اقتناء بقعة أرضية بتجزئة الوحدة وتم الاستيلاء على هذا المبلغ.

الشهادة 3:
الاسم: السالكة الليلي
كانت مقيمة بالمخيم،
أفادت أن تواجدها بالمخيم كان ضروريا لأن لها 14 إخوة منهم 11 عاطلا عن العمل.
الجمعة 5 نونبر 2010، كانت لجنة الحوار تحضر وتعود للاستشارة مع الساكنة. وكانت تعطي تقارير عن نتايج الحوار. وكان هناك اتفاق الخروج من المخيم مرتبط بالتلبية الفعلية والملموسة للمطالب.
وفي نفس اليوم أي الجمعة، تم الإخبار بالوصول لحل: نصب خيام للتسجيل وتحديد المطالب، (ثلاث خيمات داخل المخيم)، فساد نوع من الاطمئنان لدى الساكنة، فبدأ فعلا تسجيل فئة المعاقين على أن يتم بدء التسجيل بالنسبة للفئات الأخرى.
أفادت الشاهدة أن مهمتها بالمخيم كانت النظافة، وروت أن يوم الإثنين 08 نونبر، على الساعة السادسة صباحا ستدرك أن المخيم تمت إحاطته بحاجز رملي أقامته السلطات وأن المخيم كان يضم حوالي 8 ألاف خيمة. وكان القاطنون به يتناوبون على البقاء في الخيمة. وتروي الشاهدة أنها سمعت أصوات الهليكوبتر وهي تحلق وهذا بالنسبة إليها كان عاديا. لكن كانت أصوات آليات ومكبر الصوت الذي كانت أصوات الطائرات تغطي عليه. وبدأت الشاحنات تقتحم المخيم وتدوس الخيام. مما ولد حالة من الهلع والفوضى حيث صار الناس يركضون في كل اتجاه حتى تخطي الطريق المعبد. وكانت الهراوات تنهال على الناس

وتُلقى عليهم القنابل المسيلة للدموع مع السب. وكل من احتج يتم الرد عليه بالضرب. وتضيف - تشتتنا – "اللندروفيرات" من نوع "نيسان" يحملن النساء أمام أعين القوات لإيصالهم إلى مشارف المدينة. وكانت السيارات تنقل الساكنة من داخل المخيم إلى مشارف المدينة.
ثم انطلق من هذه الجموع الإحراق والتخريب.
الوصول إلى مشارف العيون كان على الساعة 11. "لكن لم نصل إلى المنزل إلا في الخامسة مساء نظرا لصعوبة تجاوز المنافذ".
"يوم الثلاثاء 9 نونبر 2010 على الساعة العاشرة صباحا،أمام دار الطالب على اثر تفتيش تم العثور على خاطرة كتبتها حول المخيم الشيء الذي أدى إلى احتجازي في دار الطالب أولا، على الساعة الرابعة، ليتم نقلي بعد ذلك لولاية الأمن. حيث وجدت ثلاث معتقلين صحراوين إضافة لصحراوي رابع يحمل جواز سفر جزائري". تقول أنه من العائدين الذين يحملون عادة جواز سفر جزائري. وأفادت أن رجل أمن حماها من الضرب بدار الطالب. لكن تضيف أنه "في ممر بولاية الأمن تم استعمال "الماطراك" والضرب على الرأس. وتم تعصيب الأعين"، وتضيف أنها كانت تصرح: "أحترم الشعب المغربي، أحترم ملك المغرب، عاش الملك"، وتصرح أيضا: "أنا صحراوية ولست مغربية" وتضيف" استمر الضرب على كل أنحاء الجسم"، وصرحت أن يوم الأربعاء تكرر نفس الشيء. "وكان يتم تصريف الحقد بكلام بذيء"، وصرحت أنه تم إطلاق سراحها يوم الأربعاء على الساعة السابعة مساء.

الشهادة 4: - تصريح باختفاء

صرحت السيدة حنان زيدان الساكنة بحي القدس تجزئة الراحة رقم الدار 744العيون والحاملة للبطاقة الوطنية SH 139306 بان ابن خالتها محمد الكيحل المزداد سنة 1961 والساكن معهم في نفس العنوان قد اختفى يوم الهجوم على المخيم حيث فر بمعية مجموعة من الشباب والنساء إلى دار أهل اجعيدر قرب المخيم ومن هناك اعتقل بعدما تمكنت السلطات من اقتحام المنزل.

الشهادة 5:- تصريح باختفاء

صرحت عائلة الطنجي باختفاء ابنها احمد الطنجي الحامل للبطاقة الوطنية رقم SH 141158 والمزداد بالعيون 8 – 12 – 1988 حيث تم إلقاء القبض عليه يوم 8 – 11 – 2010 بعدما فر من المخيم هو ومجموعة تقدر بعشرة شباب ومعهم العديد من النساء إلى منزل أهل اجعيدر حيث احتموا به لكن السلطات الأمنية تمكنت من اللحاق بهم وإلقاء القبض عليهم مستعملة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والهراوات وقد تم إخلاء سبيل النساء وتذكر أخت احمد الطنجي أن أخاها اقتيد إلى شاحنة الدرك الملكي ملطخا بالدماء هو ومجموعة من الشباب ومنذ ذلك اليوم لم يسمع عنه أي خبر.
نتوفر على صورة شخصية للضحية

الشهادة 6: - تصريح باختفاء

صرحت لنا السيدة فاطمة الحيمر الساكنة بحي القدس تجزئة الراحة رقم الدار 766 العيون والحاملة للبطاقة الوطنية JF 9215 عن اختفاء ابنها الشاب بوفرة جمال المزداد سنة1990 بطنطان منذ يوم الأحد 7 نونبر2010. وكان بصحبة آخيه بوفرة السالك بالمخيم حيث عاد هذا الأخير إلى منزل العائلة في وضعية نفسية صعبة ووضعية صحية متدهورة.
وقد قامت الأم بزيارة لرجال الدرك والأمن الوطني لكنهم نفوا تواجده ولحد الساعة تجهل مصيره.
تبين للجنة تقصي الحقائق أن المواطنين المعنيين بحالات الاختفاء المشار إليها يوجدون ضمن لوائح المعتقلين المحالين على المحكمة

الشهادة 7: - تصريح باغتصاب من طرف رجال الأمن.

الاسم : لويلة لمجيد
تاريخ الازدياد : 19 يوليوز 1985
ب.ت.و. رقم ب ت و : SL 3381
يوم الثلاثاء 09 نونبر 2010، تمت مداهمة بيتنا واعتقلت رفقة ولدين من العائلة، كان ذلك على الساعة الثالثة بعد الزوال. ونقلنا في سيارة الأمن إلى مقر الدائرة الأمنية لحي العودة بالعيون. كنا في السيارة أنا و3 أولاد. اثنين اعتقلوا معي من البيت والآخر اختطف من الشارع في السيارة وهي متجهة بنا إلى الكوميسارية و قد تم اغتصابي.

في البداية وضعوا لنا الباندات على العينين. ثم بدأوا بالسب والشتم بالكلام البذيء، مرافقا بالضرب بالعصي والرفس والركل بالأقدام على الوجه. نزعوا عني ملابسي بالقوة، وكانوا يواجهون مقاومتي بالضرب، أنزلوني من فوق الكرسي ورموني في أرضية السيارة، وأنا أصرخ، فانهارت قواي من الضرب، فتم اغتصابي.
ثم أغمي علي، لما استفقت قالي أحدهم : " قومي ارتدي ثيابك"، وسألني آخر هل أريد أن يأتي لي بلباس لأن الملابس التي كنت أرتدي قد مزقت.
وصلنا مقر الدائرة الأمنية بحي العودة والباندات لا زالت على أعيننا. هناك اتهموني برفع العلم الصحراوي. وهناك أيضا تواصل التعذيب: الإهانة باستعمال ألفاظ بذيئة في السب والشتم، والضرب في أماكن مختلفة من الجسم بالعصا، التهديد بوضع السكين داخل الأعضاء التناسلية، إطفاء السجائر في الجسم، صبوا علي المياه الملوثة بالبول.
أعرف جيدا من عذبوني، لمحت أوجههم في لحظة سقطت الباندة عن عيني. أعرفهم بوجوههم : كان هناك ضابط التحقيق – الذي يمسك المحاضر، والمسؤول عن تسليم شواهد السكنى، وضابط شرطة.
استمر اعتقالي من الساعة الثالثة بعد الزوال إلى الساعة التاسعة ليلا. أثناء الاعتقال، كان معي طفلات قاصرات -16 سنة – ونساء مسنات، وكلهن تبدو عليهن علامات التعذيب. إحدى النساء وتقطن بالدويرات، قالت أنها مصرة على رفع شكاية.
كان هناك أيضا أطفال قاصرون، تعرضوا لتعذيب أشد، وسأعرف أنه أطلق سراحهم في منتصف الليل . بعد إطلاق سراحي توجهت إلى المستشفى لطلب للعلاج ولطلب شهادة طبية، فرفضوا استقبالي.
ملحوظة : صاحبة هذه الشهادة سلمت لبعثة الجمعية شكاية مكتوبة بخط يدها، طلبا للمؤازرة.
ملحوظة: هذه الشهادة مصورة بالفيديو.

الشهادة 8: الطفل أحمد ناجي

أحمد ناجي، 13 سنة، تلميذ يدرس بالمستوى السادس ابتدائي
تعرضت للاعتقال صباح الاثنين 8 نونبر 2010 على الساعة العاشرة صباحا. بالدائرة الأمنية لحي التعاون، تعرضت للتعذيب بالسب والشتم ثم الضرب بالعصا في جميع أنحاء جسمي وعلى الرأس. كان معي في القاعة 3 نساء. إحداهما متزوجة. اتهموني بإحراق مدرسة التعاون. استمر اعتقالي من الساعة العشرة من صباح من يوم الاثنين 8 نونبر إلى يوم الجمعة 12 نونبر 2010، اليوم الذي أطلق فيه سراحي. طوال مدة الاعتقال كنا نتعرض يوميا للضرب بالعصي والسب والشتم.

الشهادة 9 – تصريح بإجهاض

الاسم : فاطمتو عبيد
مزدادة سنة 1970 بالعيون
أم لطفل واحد.
ب.ت.و. رقم ب.ت.و. : SL 65665
كنت من النازحين من العيون للمخيم، وأنا حامل في شهري الثاني. يوم الهجوم على المخيم، تعرضت للضرب بالحجر والقضبان الحديدية،
الأمر بإفراغ المخيم كان وقت الهجوم علينا. لم يعطونا الوقت الكافي للمغادرة. أثناء الهجوم، استعملت القنابل المسيلة للدموع، الرصاص، خراطيم المياه، إحراق الخيام. لما أضرمت النيران بالخيام، كنت أجري لأحاول الهرب، لأن السلطات الأمنية كانت تحاصر المخيم، وأثناء محاولة تخطي الحواجز الرملية والصخرية التي وضعتها السلطات، سقطت فأجهض حملي. قالت لي إحدى النساء التي كانت ترافقني أنها تركت قريبة لها كانت مصابة بداء السكر وقد توفيت داخل الخيمة أثناء الهجوم. لم أذهب للمستشفى خوفا من الاعتقال من داخل المستشفى. استعملت أدوية تقليدية للعلاج.

الشهادة 10:

*الاسم : حفظ الله علي فال – 42 سنة – عون بمدرسة حي مولاي رشيد بالعيون :
أفاد أنه كان يتواجد مساء يوم الأحد 07 نونبر 2010 بمخيم النازحين بكديم إيزيك في زيارة لعائلته التي تقطن بالمخيم (زوجته وابنيه 2) ولما هم بمغادرة المخيم ليلا لم يتمكن من ذلك بسبب الحصار الأمني الذي فرض على المخيم من طرف عناصر الجيش والدرك والقوات المساعدة التي كانت ترابط حول المخيم مما اضطره للمبيت بالمخيم وقد لاحظ منذ 4 صباحا تحركا كبيرا للآليات العسكرية في اتجاه المخيم ليفاجأ صبيحة الاثنين 08 نونبر 2010 منذ الساعة 6 والنصف بسماع دوي قنابل مسيلة للدموع وحرائق في جزء من المخيم مع تصاعد الدخان وسماع محركات الشاحنات وأصوات طائرات مروحية مما أدى إلى فزع أطفاله : حفظ الله الخليل 11 سنة وحفظ الله حميد 6 سنوات الذين استيقظا مرعوبين وشرعا في البكاء والصياح.
ويؤكد أنه أمام هول المفاجئة وبسبب تصاعد الدخان الكثيف والقنابل المسيلة للدموع وفي محاولة للخروج من المكان الذي كان

يتواجد به رفقة أبنائه اصطدم بسيارات للجيش وقوة عسكرية راجلة تحمل عصي ولم يستطع أن يحدد للفرع ما أصابه بعد ذلك نتيجة هول الصدمة وإصابته بغيبوبة ليستفيق صباح يوم 09 نونبر 2010 وهو ممدد على سرير بالمستشفى العسكري بالعيون بعد إجراء عملية جراحية دقيقة على رجله اليمنى التي أصيبت بكسر مزدوج على مستوى القدم ومنحه شهادة طبية مدة العجز فيها 3 أشهر. كما أصيب على الوجه بجروح بليغة.
جدير بالذكر أن ابنيه : حفظ الله الخليل 11 سنة وحفظ الله حميد 6 سنوات هما الطفلين الذين أظهرهما الشريط الذي وزعته وزارة الداخلية يمسك بهما جندي وهما يبكيان. وفي لقاء معهما أكدا أنهما كانا يبكيان بعد أن رئيا والدهما مصاب ومضرج في دمائه وأن الجندي الذي كان يمسكهما ما لبث أن تخلص منهما بوضعهما قرب مجموعة نساء كن في حالة هلع. وأنهما مشيا رفقة مجموعة النساء في اتجاه العيون المدينة التي لم يصلوها إلا في حدود 12 ليلا بعد قضاء 17 ساعة مشيا على الأقدام.

الشهادة 11:

الاسم : الديه محمد 33 سنة معطل :
"تعرضت لاعتقال تعسفي يوم الجمعة 12 نونبر 2010 من طرف دورية مشتركة للشرطة والقوات المساعدة بحي العودة.".
"بينما كنت أسوق سيارتي من نوع مرسديس 250 مرقمة بالخارج ليلا وفي حدود الساعة التاسعة أوقفتني دورية مشتركة للشرطة والقوات المساعدة وبعد الإطلاع على وثائق السيارة تفاجأن بأحد عناصر الأمن يسألني : هل أنت مغربي أم صحراوي. فسلمتهم بطاقة تعريفي لكنهم أصروا على سماع جوابي فقلت لهم أن البطاقة تعني أنني مغربي لكن عنصر أمن قال لزملائه : "الحمار صحراوي ولهجته حسانية". فأمروني بالنزول من السيارة التي قاموا بتكسير زجاجها وسلبوني هاتفي النقال لينهالوا علي ضربا ورفسا مع السب والشتم. ثم قيدوني ووضعوا على عيني عصابة داخل سيارة الشرطة وبدئوا في ضربي مجددا داخل سيارة الشرطة لأصاب بصمم في أذني التي سأكتشف لاحقا أنها أصيبت إصابة بليغة منحني الطبيب على إثرها شهادة طبية مدتها 4 أشهر وإصابات بليغة على الظهر لازلت لحد الآن أعاني من آلامها .
تم نقلي إلى مقر ولاية الأمن بالعيون. وهناك تعرضت مجددا للضرب الإهانة بألفاظ حاطه من الكرامة الإنسانية، بحيث أجبرت على ترديد النشيد الوطني المغربي مرارا، قبل أن يتعرف علي أحد ضباط الأمن تربطني به علاقة صداقة. توسط لي لدى مسئوليه ليفرج عني بعد6 ساعات من الاحتجاز التعسفي، وسيل من السب والشتائم. لأفاجأ أن سيارتي تم حجزها بالمحجز البلدي مع مصادرة هاتفي النقال .

الشهادة 12:

مناضل حقوقي
فكرة إنشاء المخيم لها أبعاد سياسية بغطاء اجتماعي وبحماية من بعض أعيان المنطقة لأهداف ابتزازية في علاقتهم بالنظام السياسي مع وجود دور فاعل لأباطرة التهريب. مطالب لجنة الحوار تتمأسس على التشغيل السكن وبطائق الإنعاش. سبق للوالي أن فتح حوارا مع المعطلين وتراجع على التزاماته مما حدى بمعتصمي أكديم إزيك إلى المطالبة بمحاورة الجهات المركزية.
ساكنة المخيم تتكون من عائلات والموظفين والأعيان والمعوزين والمقاولين والمستفيدين من الوضع والمتضررين منه.
هناك عائلات صحراوية حاولت الالتحاق بالمخيم ومنعت من طرف حرسه. نصب الخيمة مرتبط بالإلتزام بعدم تفكيكها إلى حين الاستجابة الجماعية لمطالب المخيم.
تمت مواجهة بين رجال الأمن وبعض المعتصمين العائدين إلى المخيم يوم الأحد 2010/11/07 لمنعهم من الالتحاق بمكان الاعتصام.
صبيحة يوم الإثنين 2010/11/08 باكرا، انتشرت إشاعة بين ساكنة مدينة العيون بإحراق المخيم من طرف الأجهزة ألأمنية وأن هناك قتلى تحدثت الإشاعات عن ما بين 20 و 30 قتيل في صفوف المدنيين بالإضافة إلى الجرحى.
الهجوم الذي تعرضت له مدينة العيون كان بواسطة أشخاص منظمين محمولين على سيارات الدفع الرباعي البعض منها يرجع إلى اتجار التهريب استعملوا في عملياتهم قنينات الغاز والبنزين مع وضع المتاريس وحرق الإطارات المطاطية والرشق بالحجارة.
واجهت قوات الأمن المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي لكن ذلك لم يتم إلا في حدود الساعة الواحدة زوالا.
اتضح من عمل المهاجمين أنهم يريدون أن تعتبر مدينة العيون ونواحيها منطقة عسكرية إلا أنهم بعد دخول العسكر غادروا بشكل مفاجئ المدينة.
عملية الهجوم وطريقته تؤكد أن هناك تدريب وتنظيم للمهاجمين مسبق يتضح من خلال طبيعة تحركهم في شكل مجموعات منظمة حددت مسبقا أهدافها ونفذتها بواسطة استعمال سيارات الدفع الرباعي.

تمت معاينة المدنيين يحملون الأعلام الوطنية ومؤطرين من طرف قوة التدخل السريع والقوات المساعدة ويقومون بالهجوم على مساكن وممتلكات الصحراويين وإيقاف هؤلاء الآخرين وإرغامهم على ترديد النشيد الوطني والقول "عاش الملك" مع تعريضهم للعنف والسب والبصق.
بالمخيم من تضرر من عملية توزيع البقع من طرف المجلس البلدي (حمدي ولد الرشيد)
منع دخول المخيم لغير الصحراويين سواء من داخل العيون أو من خارجها.
سبق للسلطات أن قمعت عملية إنشاء المخيم بمنطقة البلايا وبوجدور والسمارة.
هناك إشاعة تقول بأن الوالي أكلموس أتى إلى المنطقة بتزكية من حزب البام من أجل القضاء على أتباع ولد الرشيد. كما أن هناك من يقول أن الوالي تسامح مع إنشاء المخيم ضدا في المجلس البلدي.
المخيم كان يمون من قبل بعض الأعيان الصحراويين النافذين في المنطقة والمحسوبين على النظام والمنتفعين من الوضع القائم.
بالموازاة مع إنشاء المخيم كان هناك اعتصام داخل المدينة للمعطلين ومتقاعدي بوقوس بوكراع وكلهم صحراويين.
بعد منع المعتصمين من الرجوع إلى المخيم يوم الأحد مساء 2010/11/07 رفعت شعارات تطالب بالاستقلال.
صباح الإثنين انتشرت شائعة تقول بإحراق المخيم ووقوع عدة اغتيالات.
تم توجيه حافلات إلى المخيم لنقل المعتصمين (ONCF – OCP)
تم توجيه إنذار إلى المعتصمين بواسطة الطائرات العمودية صباح الإثنين باكرا لإخلاء المخيم.
فكرة إنشاء المخيم كانت ترتكز على الدفع بوضعه تحت حماية الأمم المتحدة (المينورسو).
من ثم نقلهم من المخيم نشروا وأخبروا كونهم تعرضوا لإبادة جماعية. بعد ذلك تدخلت سيارات الدفع الرباعي في استهداف المنشآت المنتقاة بدقة.
شارع بوكراع به محلات تجارية أقفلت جميعها يوم الأحد مساء 2010/11/07، ويوم الإثنين صباحا 2010/11/08 ظلت مقفلة مع وقوف مالكيها أمامها وهم مسلحون بالهراوات والسكاكين لمنع الهجوم عليها.
جميع المؤسسات العمومية المستهدفة وضعت فيها أعلام الجبهة.
هناك بعض المناطق اعتبرت محررة ولم يعد يتواجد بها سوى المدافعين عن استقلال الصحراء (حي الزملة، شارع مزوار شارع سكيكدة، شارع الطاقة والمعادن شارع طانطان دويرات أين توسة وحي الفتح).
إحراق مجموعة من مقرات البنوك الشعبية بائعي مادة الصباغة المقاطعة الكوميسارية (المقاطعة 7، 9، بوكراع، دشيرة، حكونية، دويرات.) مكتبة.
هناك انتقاء في إحراق الممتلكات الخاصة من هي تابعة لصحراوي من غيرهم.
بعد ذلك تم إخراج المدنيين الوحدويين بحماية من الأجهزة الأمنية وقاموا بمواجهة الاستقلاليين. بعد ذلك حالت مجموعة من سيارات الدفع الرباعي تطالب الصحراويين باللجوء إلى مساكنهم لانتهاء المواجهات.
ثم هجوم الوحدويين بحماية من الأمن على حي معطى الله وتخريب الممتلكات الخاصة.
تم نهب المؤسسات العمومية والخاصة من قبل الوحدويين والاستقلاليين.
إحراق محكمة الاستئناف والأكاديمية وتسعة أبناك تقريبا.
هناك استهداف لمكاتب بعينها من داخل الأكاديمية وتعريضها للإحراق. (مكتب المدير، المالية، المراقبة، المقتصد) لكون هناك لجنة مراقبة مالية الأكاديمية.
تم إحراق ثلاثة سيارات تابعة للأكاديمية
هناك مؤسسات تعليمية خاصة متقاربة ثم إحراق بعضها دون الأخرى لطبيعة علاقة مالكيها بمتزعمي الهجوم.
منذ صباح يوم الإثنين 2010/11/08 إلى الواحدة زوالا لم يكن تواجد لرجال الأمن.
بحي الأمل، تم إحراق مؤسسة البريد بعد نهبها.
يوم الثلاثاء صباحا لازال نهب المؤسسات العامة والخاصة مستمرا بواسطة شباب.
شاهد فقط إطلاق القنابل المسيلة للدموع دون رصاص.
الجيش حضر ولم يتدخل قط ولكنه فرض حظر التجول
كركار لا علاقة له بالأخداث
رجل القوات المساعدة سقط من السيارة وتم ذبحه من قبل شباب الجبهة.
كان دركيين متواجدين بحاجز أمني وعند رجوع المعتصمين بعد تفكيك المخيم هجموا عليهم وعند محاولة أحدهم رمي قنبلة مسيلة للدموع سقطت بقربه وأغمي عليه ذبحه من طرف المحتجين.
الداودي الملقب بالرجيجة مجرم متخصص في السرقة والاغتصاب.
الطفل الكارح جانح سبق له وأن قام بكسر يد مدير الإعدادية ابن خلدون التي يتابع فيها تعليمه.
حاول كل من الكارح والدجيحة بعد طردهم من المخيم إحراقه رفقة أصدقاء لهما وعند محاولة اختراق حاجز الدرك تمت مطاردتهما من طرفهم فأطلق عليهم الرصاص ليقتل الكارح.

معطيات بعثها رئيس فرع العيون للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو لجنة التقصي بعد انتهاء اللجنة من عملها الميداني:

أفرج قاضي التحقيق يوم 26 نونبر 2010 عن 4 معتقلين ظلوا مجهولي المصير منذ 8 نونبر 2010. وصرحوا أنهم أصيبوا بطلقات نارية أثناء المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن وأحيلوا على المستشفى العسكري ليخضعوا للعلاج في سرية تامة. ذلك أنه، حسب إفادتهم، رغم بحث عائلاتهم عنهم بالمستشفى العسكري أنكرت إدارة المستشفى تواجدهم. وبحكم عدم وجودهم بالسجن لكحل بالعيون أو بمخافر الشرطة أو الدرك، ظلوا في عداد المجهول مصيرهم بل منهم من اعتبرته عائلته في عداد الموتى بحكم تأكيد شهود عيان على إصابته بالرصاص. إلى أن تفاجأت عائلاتهم يوم 26 نونبر 2010 بنبأ إطلاق سراحهم مع متابعتهم في حالة سراح ابتداء من 6 دجنبر 2010 .

هؤلاء الضحايا لازالت آثار الرصاص بادية على أجسامهم بعد خضوعهم لعمليات جراحية قصد إخراج بقايا الرصاص من أجسادهم وهم :

1. اليداسي محمد
2. الدرقاوي عبد الفتاح
3. محمد الكامل
4. عثمان الشتوكي .

التقى فرع الجمعية بالعيون بمواطنين آخرين صرحوا أيضا أنهم أصيبوا بالرصاص (رصاص مطاطي ورصاص مسدسات شرطة). كما صرحوا للفرع أن أغلبهم رفض الذهاب إلى المستشفى بعد الإصابة لاعتقادهم أن ذلك يشكل خطورة على حياتهم. وصرح هؤلاء المواطنين أنهم أصيبوا أثناء المواجهات بين المواطنين وقوات الشرطة والقوات المساعدة والجيش. وأنه استخدمت الذخيرة الحية في تلك المواجهات. وزعموا أنه تم مرارا إطلاق رصاص حي على المحتجين بشكل مباشر وباستهداف أعضاء من الجسم، مما أدى إلى إصابة العديد من المواطنين سواء كانوا من المتظاهرين أو مواطنين صادف وجودهم مواجهات بين قوات الأمن ومتظاهرين.

المواطنين المصابين بالرصاص الذين عاينهم الفرع هم :

1. بونان مصطفى (مصاب على مستوى الرجل)
2. بشير محمد عبد الجليل (مصاب على مستوى الذراع)
3. محمد محفوظ أزفاطي (مصاب على مستوى الكتف)
4. البشير فكو محمد عالي (مصاب على مستوى الكتف)
5. محمد سيد أحمد عياد (مصاب على مستوى الفخذ).